التوزيع: عام
E/ESCWA/POP/89/WG.1/10
٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٨٩
ARABIC
الاصل: بالانكليزية

30 NOV 1989

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل العربية

الجامعة الاردنية

الأمم المتحدة
اللجنة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا

ندوة حول الآثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع أشارة خاصة للهجرة العائدة
٤-٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩
عمان

RECEIVED
- 9 APR 1987
UN-ESCWA / LIBRARY

انتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن

اعد هذه الدراسة الدكتور جورج القصيفي من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. والآراء الواردة في هذه الدراسة تعبر عن وجهة نظر الكاتب ولا تعكس بالضرورة رأي الجهات المنظمة.

صدرت هذه الدراسة دون تحرير.

ESCWA Documents converted to CDs.
CD #6
Directory Name:
POP\89_WG1.10
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

UNESCWA LIBRARY
20009321

المحتويـــات

	الصفحـــة
المقدمـــة	١
الفصل الأول: في الواقـع	٣
أولا- في الحجم والخصائص	٣
١- مجلس التعاون الخليجـــي	٣
(أ) ١٩٧٥-١٩٨٥	٣
(ب) مطلع التسعينات	٤
٢- العـــراق	٥
٣- توزيع غير المواطنين حسب الجنسية	٦
(أ) مجلس التعاون الخليجـي	٦
(ب) العـــراق	٧
ثانيا- في المصاحبـات	٨
١- المصاحبات الاقتصادية	٩
(أ) التشغيل	٩
(ب) التحويلات	١٣
٢- المصاحبات الاجتماعية	١٥
(أ) الاختلال الثقافي	١٦
(ب) الاندماج الاجتماعي للمهاجرين	١٧
(ج) العلاقات الأسرية	١٨
ثالثا- في المؤسسات والاتفاقات	٢٠
١- في المؤسسات	٢١
٢- في الاتفاقات	٢٣
الفصل الثاني: في الممكـن	٢٨
١- المنطلقات	٢٨
٢- الاقتراحـــات	٢٩
(أ) على مستوى رصد الواقع	٢٩
(ب) على مستوى الاقطار المرسلة	٣١
(ج) على مستوى الاقطار المستقبلة	٣١
(د) على المستوى القومـي	٣٣
المراجع	٣٥
الملحـــق	٣٨

قائمة الجداول

الصفحـــة

الجداول

١- مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة حسب بلـــد الاقامة ١٩٧٥-١٩٩٠ .....

٢- العراق: القوى العاملة غير العراقية حسب الجنس، ١٩٧٧-١٩٨٨ .....

٣- مصر: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح والمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل الهجـــرة .....

٤- الاردن: التوزيع النسبي للمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل واثناء الهجرة وبعد العودة .....

٥- مصر: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح وللمهاجرين العائدين حسب الحالـــة التعليميـــة .....

٦- الاردن: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح وللمهاجرين العائدين حسب المستوى التعليمي، ١٩٨٠ .....

٧- مجلس التعاون الخليجي: نسبة العمالة المواطنة الى مجموع الناشطين حسب المهنة في بعض الاقطار المختارة .....

٨- تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية في بعض الاقطار العربية المرسلة للعمالة، ١٩٧٥-١٩٨٧ .....

٩- مصر: هيكل استغلال مدخرات المهاجرين العائدين وغير المهاجرين .....

١٠- الاردن: تأثير الهجرة على الوضع المعيشي للاسرة الاردنية حسب حالة الهجـــرة، ١٩٨٠ .....

قائمة الأشـــكال

الشكل

١- مجلس التعاون الخليجي: أذونات الاقامة والعمل حسب القطر، ١٩٧٤-١٩٨٧ (بالآلاف)

٢- مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة غير المواطنة حسب الجنسية، ١٩٧٥-١٩٩٠.

٣- تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية في بعض الاقطار العربية المرسلة للعمالة، ١٩٧٥-١٩٨٧ (بليون دولار أمريكي) .....

المقدمـــة

تعتبر الهجرة، بكافة اشكالها، أهم ظاهرة سكانية يتميز بها الوطن العربي خلال القرن الحالـــي. فهناك أولاً الهجرة السياسية التي كان من جرائها استقدام الآلاف من يهود العالم وانشاء دولة اسرائيـــل في ١٩٤٨، وذلك على حساب تشريد الشعب الفلسطيني من وطنه وانكار حقوقه الوطنية الثابتة. ويقـــدر حجم المهجرين الفلسطينيين بحوالي ثلاثة أرباع المليون عشية اعلان دولة اسرائيل، كما يقدر حجـــم المهجرين من الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ربع مليون أثر حرب حزيران ١٩٦٧. ولم ينقطع تيار تهجير الفلسطينيين خلال الفترة أيلول/سبتمبر ١٩٦٧-كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ من الضفة والقطاع، وقد قُـدِّر بحوالي ٢٢١٠٠ سنوياً خلال هذه الفترة. (Kossaifi, 1989. p. 35). كذلك شمل تيار التهجير السياســـي الناتج عن العدوان الاسرائيلي الشعبين اللبناني في جنوب لبنان والسوري في الجولان.

وهناك ثانياً الهجرة سعياً وراء الرزق التي تجسمت من خلال تيارين كبيرين: الأول من المغـــرب العربي باتجاه اوروبا الغربية، والتي ازدهرت عقب الحرب العالمية الثانية ابان اعادة تعمير أوروبـــا وتكثفت في الستينات، وقد ناهزت المليون في منتصف الثمانينات، والثاني يمثل الهجرة الى الخليج العربي من بقية ارجاء الوطن العربي، ومن آسيا وبقية انحاء العالم. ولئن بدأت هذه الهجرة الاخيرة فـــي الخمسينات، الا انها لم تستجلب الاهتمام الا بعد تصحيح اسعار النفط في عام ١٩٧٣. ولقد تميـــزت بتسارعها خلال فترة زمنية قصيرة، اذ يُقدر ان حجم قوة العمل غير المواطنة في اقطار مجلس التعـــاون الخليجي والعراق وليبيا قد ارتفع من حوالي مليون ومئتي ألف في منتصف السبعينات، الى حوالي الخمسة ملايين في منتصف الثمانينات، اي ان هذا الحجم قد تزايد اربع مرات خلال عشر سنوات فقط.

ولقد برز لاحقاً تياران للهجرة العمالية العائدة، الأول من اوروبا الغربية باتجاه المغرب العربـــي وقد بدأ في السبعينات نتيجة للركود الاقتصادي في أوروبا وللسياسات الاقتصادية للدول الاوروبيـــة المستقبلة، والثاني من اقطار الخليج باتجاه الاقطار العربية والآسيوية المرسلة للعمالة، وقد برز في بدايـــة الثمانينات وبدا واضحاً بعد ١٩٨٤، وذلك نتيجة لانخفاض اسعار النفط وتدهورها لاحقاً، ونتيجة انجاز اهـــم مشاريع البنى التحتية في الخليج. وهكذا تبدو اليوم في نهاية الثمانينات الصورة على الشكل التالـــي: تياران للهجرة العمالية باتجاه الدول الاوروبية والدول العربية النفطية يتزامنان مع تيارين للهجـــرة العمالية العائدة باتجاه الدول المرسلة للعمالة.

وليست هذه الخاصية الوحيدة للهجرة سعياً وراء الرزق، فهناك خاصية اخرى تعكس تبـــدُّل أو تعديل ادوار الاقطار العربية المرسلة أو المستقبلة للعمالة. فالأردن مثلاً وهو تقليدياً بلد مرسل للعمالـــة، أضحى اليوم مرسلاً ومستقبلاً، وكذلك اليمن الشمالي أضحى يلعب الدورين معاً. اما العراق وعُمان فقـــد تبدلت ادوارهما من قطرين مرسلين للعمالة لغاية بداية السبعينات الى قطرين مستقبلين لها، حتـــى ان العراق مثّل في بداية الثمانينات القطب الجاذب الأكبر، بعد العربية السعودية، للعمالة العربية.

الآسيويون من ٣٦ في المائة الى ٤٩ في المائة على التوالي. وهكذا أضحى الآسيويون يشكلون اكثرية القوة العاملة الوافدة الى الخليج، ويبدو ان هذا التحول لصالح الآسيويين قد تم في مطلع الثمانينات. هذا ويقدر معدل نمو العرب بـ ٦ في المائة خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٠، مقارنة بـ ١٠ في المائة للآسيويين و ٤ في المائة للغربيين خلال نفس الفترة.

واذا تطلعنا الى توزيع قوة العمل الوافدة حسب الجنسية وحسب بلد الاقامة، يمكن القول انه كان هناك معقلان للعمالة العربية في منتصف السبعينات وهما العربية السعودية (٨٢ في المائة من اجمالي قوة العمل الوافدة) والكويت (٦٩ في المائة). أما بقية الاقطار فقد كانت معقلا للعمالة الآسيوية بنسب تراوحت من ٨٨ في المائة في عمان الى ٥٥ في المائة في البحرين. ومع مرور الزمن لم يعد هناك الا معقل واحد للعمالة العربية هو العربية السعودية، وان تدنت هناك ايضا نسبة العرب لتصل الى حوالي ٦٠ في المائة في منتصف الثمانينات، في حين فاقت نسبة العمالة الآسيوية العمالة العربية في الكويت في تلك الفترة. ويمكن القول ان نسبة الآسيويين قد زادت في معاقلها التقليدية خلال فترة العشر سنوات الممتدة منذ أواسط السبعينات وذلك في كافة بقية الاقطار فيما عدا الامارات العربية حيث تدنت نسبتهم من حوالي ثلاثة أرباع الى ثلثي العمالة الوافدة خلال الفترة المذكورة. أخيرا يبدو ان نهاية الثمانينات ستشهد تحسنا طفيفا لصالح العمالة العربية في كل من الامارات العربية المتحدة وعمان وقطر، مقابل تراجع بطيء ايضا في كل من البحرين والعربية السعودية والكويت.

وبالطبع فان كافة هذه التطورات انما تعكس حصيلة السياسات الرسمية الخاصة بالتشغيل وتلك المرتبطة بالقطاع الخاص في الخليج. وسنرى لاحقا كم ان هذه الحصيلة تبعد عن الاتفاقات العربية الداعية الى تحرير انتقال العمالة العربية في ارجاء الوطن العربي او الى تنظيمه وتسهيله.

(ب) العراق

يشكل العراق النموذج المغاير لبقية الدول النفطية في الخليج، من حيث تسهيل استقدام العمالة العربية. ففي عام ١٩٨٣ شكل العرب نسبة ٨١ في المائة من اجمالي العاملين غير العراقيين في القطاع الاشتراكي (الجهاز المركزي للاحصاء، أ و ب، ص. ١٩ و ٢١)، كما شكل العرب ايضا ٩١ في المائة من اجمالي العاملين غير العراقيين في القطاعين الاشتراكي والمختلط في ١٩٨٨ (الجهاز المركزي للاحصاء، ج، ص. ٤٠). ويبدو ان المصريين كانوا في طليعة الوافدين حيث انهم شكلوا ٩٤ في المائة من جملة العرب و٧٦ في المائة من مجموع العاملين غير العراقيين في القطاع الاشتراكي في ١٩٨٣ (الجهاز المركزي للاحصاء، أ وب، ص. ١٨ و ٢٠).

واذا كانت هذه الاحصاءات تستثني القطاع الخاص، فالاعتقاد السائد ان العرب، وفي طليعتهم المصريين، هم الجنسية الأكثر تمثيلاً ضمن مجمل العمالة غير العراقية في هذا القطاع.

ثانيا- في المصاحبـــات

لقد سبق وأشرنا الى ندرة المسوح الوطنية المتخصصة والمتعلقة بالهجرة. والواقع ان هـــذه المسوح لم تكن موجودة أصلا لغاية الأمس القريب. ولقد نشأ عن ذلك ان ما قيل عن «آثار» الهجـــرة أو «مصاحباتها» لم يتعد الملاحظات الانطباعية. وبعد عام ١٩٨٥ بدأت تظهر بعض المسوح الوطنية الجـــادة، التي أظهرت معظم نتائجها البعد الحاصل بين هذه الملاحظات الانطباعية والواقع. وسنحاول في الصفحـات اللاحقة ابراز هذا البعد كلما كان ذلك ممكنا، بالاستناد الى المسوح التي تم تنفيذها في مصر والاردن.

واذا ما وضعنا جانبا مسألة توفر المسوح الميدانية لدراسة مصاحبات الهجرة، تتوجب الاشـــارة الى الصعوبات المنهجية الخاصة بدراسة المصاحبات كانعكاسات لظاهرة اجتماعية معينة او بدراســـة الهجرة كظاهرة محددة. ويمكن القول انه ليس من السهل دائما ربط الظواهر الاجتماعية بأسباب محـددة، كما انه ليس من السهل في حال تعدد الاسباب، معرفة ثقلها النسبي في تفسير الظاهرة قيد الدرس. وفـــي هذا المجال يمكن التساؤل مثلا عن اسباب ظاهرة «تدهور اخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل الانتاجـــي واليدوي» في اقطار استقبال العمالة، كذلك يمكن التساؤل عن اسباب ظاهرة «الافراط في الاستهـــلاك وبروز انماط جديدة» منذ نهاية السبعينات وذلك في اقطار الارسال.

لقد طرحت الهجرة كسبب رئيسي في تفسير هاتين الظاهرتين، كما طرحت ايضا «سياسات توزيـــع الدخل» في الخليج كسبب رئيسي ايضا لتفسير الظاهرة الاولى في دول الاستقبال في حين طرحـــت «سياسات الانفتاح» كسبب رئيسي لتفسير الظاهرة الثانية في دول الارسال. ولئن كنا نرجح التفسيريـــن الاخيرين، لكونهما يعكسان بدقة اكبر، جوهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول الاستقبـال والارسال، الا اننا نود ان نؤكد انه تم تحميل الهجرة، في كثير من الاحيان، مثالب مسيرة النمو الاقتصـادي والاجتماعي في هذه الاقطار، وبالتالي تم التركيز «على الفرع» المتمثل بالهجرة والتغاضي «عن الأصـــل» المتمثل بالأداء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. وهكذا نظرا لأن الظاهرة الاجتماعية المعنية ترتبـــط بشبكة من السببية وليس بسبب واحد، فقد آثرنا استخدام تعبير المصاحبات وليس الآثار، ذلك ان هـــذا التعبير الاخير يوحي كما لو ان الهجرة هي المسبب الوحيد للظاهرة قيد الدرس.

أما الصعوبة المنهجية الثانية الخاصة بدراسة الهجرة، فتعود الى توزيع الافراد بالنسبـــة للظاهرة. فهناك المهاجر الغائب وقت المسح وهناك المهاجر الموجود مؤقتا والمهاجر العائد نهائيا وغيـــر المهاجر. وبالطبع فان البيانات عن المهاجر الغائب تجمع من خلال طرف ثالث، وليس بالضرورة ان يكـــون هذا الطرف ملما بالخصائص العامة للمهاجر وبالاخص بخصائصه الاقتصادية كالمهنة والنشاط الاقتصـــادي والحالة العملية ... الخ. اما بالنسبة للمهاجر الموجود مؤقتا في بلده للزيارة، او للمهاجر العائد نهائيـــا، فقد لا يشكل هؤلاء عينة ممثلة لمجموع المهاجرين وقت المسح، خاصة أولئك العائدون نهائيا. ففي حالـــة تغير خصائص المهاجرين مع الزمن، كما حصل بالنسبة للهجرة المصرية التي كانت في الستينات وبدايـــة السبعينات هجرة مهنيين وفنيين ذوي تأهيل عالٍ وتحولت لاحقا في نهاية السبعينات الى هجرة ثنائيـــة

التركيب تضم بالاضافة الى الفئة الاولى أيد عاملة ماهرة وشبه ماهرة[١]، ففي مثل هذه الحالة لا تعكس خصائص المهاجرين العائدين خصائص المهاجرين وقت المسح. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار سرعة تبدل خصائص المهاجرين، كما سنلاحظه لاحقا عند مقارنة المسحين الذين أجريا في مصر في ١٩٨٥ و ١٩٨٧، عند ذلك تتضح صعوبات دراسة مصاحبات الهجرة اكثر فأكثر.

١- المصاحبات الاقتصادية

(أ) التشغيل

بالاضافة الى الملاحظات المنهجية الواردة أعلاه، هناك بعض الصعوبات المنهجية المرتبطة بمسألة التشغيل نفسها. فليس من السهل مثلا قياس التعطل قبل الهجرة واثناؤها، اذ انه عادة ما يطرح التعطل، في طريقة قياس النشاط الاقتصادي الحالي، خلال فترة زمنية قصيرة: اسبوع واحد او يوم واحد، ويصعب جدا ان يجيب على هذا السؤال المهاجر العائد او الموجود مؤقتا والذي مضى على هجرته الاولى فترة طويلة. كذلك فان الطرف الثالث الذي يجيب عن المهاجر الغائب ليس باسكانه تحديد حالة نشاط هذا المهاجر وقت المسح وخلال فترة الاسناد الزمني القصيرة.

كذلك يصعب الحديث عن مهارة المهاجرين، وعلى مهارة القوة العاملة بشكل عام، من خلال التصنيف المهني الا اذا كان هذا التصنيف مفصّلا الى اكثر من الحد الأول. ولقد كثر الحديث عن انتقائية الهجرة لاكثر العاملين مهارة بالاستناد الى توزيع للمهن غير مفصل بالقدر الكافي. فعلى سبيل المثال اعتبر العاملون في «المهن الفنية والعلمية» اكثر مهارة من العاملين في الخدمات وان هؤلاء اكثر مهارة من عمال الانتاج. غير ان المدقق في هذه الفئات المهنية يجد ان الفئة الفنية الاولى تتضمن «مساعدي الممرضين غير المصنفين» وكذلك «مساعدي القابلات القانونيات غير المصنفات» الذين اعتبروا بالتالي اكثر مهارة من «رجال المطافىء ورجال الشرطة» والذين اعتبروا بدورهم اكثر مهارة من «مشرفي الانتاج ورؤساء العمال». وبالطبع فان هذه الاستنتاجات تجانب الحقيقة وتؤكد على عدم القدرة على الربط بين المجموعات المهنية ومجموعات المهارة كما هي مصنفة حاليا.

نستعرض فيما يلي مصاحبات الهجرة بالنسبة للتشغيل في بلدان الارسال، محاولين ان نبرز، كما أشرنا سابقا، الفارق بين الكتابات الانطباعية السابقة ونتائج المسوح الميدانية المتوفرة.

---

(١) «... وتجدر الاشارة بشكل خاص الى التغير النوعي الذي حصل مع الزمن بالنسبة للهجرة المصرية، اذ يمكن القول بشكل عام ان المهاجرين المصريين يقفون اليوم بنصفهم مع القطب الاول (ارتفاع المستوى التعليمي ومزاولة مهناً فنية وعلمية أو مهن تتطلب تدريبا عالياً) وبنصفهم الآخر مع القطب الثاني (انخفاض التحصيل العلمي ومزاولة مهن البناء والشحن والخدمات المنزلية)، (الاكواء ١٩٨١، ص ص ٣٣-٣٤).

(١) التشغيل في بلدان الارسال

هل صحيح ان الهجرة من بلدان الارسال العربية قد كانت انتقائية بالنسبة للخصائص المهنية للمهاجرين، بمعنى ان هؤلاء كانوا الاكثر مهارة وكفاءة في مجتمعها؟ ام ان المهاجرين اتسموا بشكل عام بنفس التوزيع المهني والمهاري للقوة العاملة في أوطانهم؟ لقد أشارت معظم البحوث الجادة التي تناولت انتقال العمالة العربية والصادرة في مطلع الثمانينات، بالايجاب على التساؤل الأول بحيث أكدت هذه الدراسات على ان المهاجرين كانوا الاكثر كفاءة والاكثر مهارة[1] (فرجاني، ١٩٨٣ وسعد الدين ومحمود عبد الفضيل، ١٩٨٣).

ان نتائج العمل الميداني اللاحق لا تؤكد هذه المقولة بشكل قاطع، أقله المسح المصري لعام ١٩٨٥، اذ يبين هذا المسح ان المهاجرين الذين كانوا يمارسون، قبل هجرتهم الاولى، مهنا فنية وعلمية قد مثلوا نسبة ١٣ر٣ في المائة من مجموع الناشطين، مقارنة بـ ١٣ر٦ في المائة من غير المهاجرين الذين كانوا يمارسون هذه المجموعة المهنية ومقارنة بـ ١١ر٣ في المائة من الناشطين في نفس هذه المجموعة في العام السابق. كذلك يبين هذا المسح ان المهاجرين الذين كانوا يعملون قبل هجرتهم في الزراعة وكعمال للانتاج قد شكلوا ٤١ و ٣١ في المائة من مجموع الناشطين، مقارنة بـ ٣٢ و ٢٤ في المائة على التوالي من غير المهاجرين (الجدول ٣). ويمكن تلخيص التركيب المهني للمهاجرين ولغير المهاجرين، حسب المسح المصري لعام ١٩٨٥، بالقول «... انه على الرغم من وجود انتقائية واضحة لتيار الهجرة للعمل إلا أنها كانت بعيدة عن الانتخاب الشديد لأكثر عناصر قوة العمل تأهيلا. ويكفي ان نتذكر ان غالبية المهاجرين كانوا من غير المؤهلين، وان أكثر من ثلثيهم كانوا يعملون بالمهن الزراعية والعمالة العادية قبل الهجرة. انها كانت، في المقام الاول، هجرة فقراء مستضعفين». (فرجاني، ١٩٨٨، ص ٩٧).

أما المسح المصري الذي أجري عام ١٩٨٧ فيدل على ان المهاجرين الذين كانوا يمارسون قبل هجرتهم «المهن الفنية والعلمية» و «الزراعة والانتاج» قد كانوا الاكثر تمثيلا، اذ تجاوزت نسبة كل فئة منهم ربع مجموع المهاجرين. كذلك يدل هذا المسح، بالمقارنة مع مسح القوة العاملة غير المهاجرة عام ١٩٨٤، على انتقائية واضحة طالت بشكل خاص «المهنيين والفنيين» (٢٧ و ١١ في المائة على التوالي) وكذلك «العاملين في الزراعة و «عمال الانتاج» وان كان ذلك بشكل أقل وضوحا.

---

(١) «... ومن المهم ان نتذكر ايضا، ان تفريغ البلد من العاملين كان أشد وقعا من حجمه الكمي نظرا لانتخاب المهارات والكفاءات المصرية اكثر من غير المؤهلين...» (فرجاني، ١٩٨٣، ص ٥٩).

«... ولذا فقد ظهر نقص واضح في المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة في جميع البلدان المرسلة للعمالة، كما برزت أوجه النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة في سوق العمل في تلك البلدان»، (سعدالدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣، ص. ١٠٣).

وتدل نتائج المسح الاردني لعام ١٩٨٠ (الجدول ٤)، بالمقارنة مع نتائج تعداد ١٩٧٩، على وجود انتقائية واضحة للمهاجرين الذين كانوا يمارسون قبل هجرتهم «مهنا فنية وعلمية» (١٨ و ١٣ في المائة على التوالي) وكذا بالنسبة «للكتبة». كذلك يدل هذا المسح على ان الهجرة قد أدت الى زيادة نسبة العاملين في «المهن الفنية والعلمية» اثناء الهجرة وبعد العودة. وعلى افتراض ان التوزيع المهني المفصّل داخل هذه المجموعة المهنية قد بقي ثابتا قبل واثناء وبعد الهجرة، فهذا يعني ان الهجرة قد أدت الى رفع كفاءة ومهارة المهاجرين، مما يعتبر كسبا لصالح البلدان المرسلة. ان هذا الاستنتاج جدير بأن يدرس بشكل اكثر تعمقا اذ انه في حالة صحته، يخالف العديد من الملاحظات الانطباعية السابقة او الاستنتاجات المبنية على المسوح الحديثة(١).

ويساعد توزيع المهاجرين حسب الحالة التعليمية للاجابة على التساؤل المطروح في بداية هذه الفقرة حول انتقائية الهجرة لأكثر العناصر كفاءة ومهارة. ويدل المسح المصري لعام ١٩٨٥ على ان المهاجرين وقت المسح كانوا في المتوسط اكثر تعلما من غير المهاجرين، اذ بلغ متوسط سنوات دراستهم ٧ر٣ و ٦ر١ على التوالي(٢). وفي حين شكل كل من «الاميين» و«الثانويين فاعلى» ما ينوف عن ثلث مجموع المهاجرين، بلغت هذه النسب ٤٥ و ٢٨ في المائة على التوالي بالنسبة لغير المهاجرين. كذلك يدل المسح المصري لعام ١٩٨٧ على ثنائية «التحصيل العلمي» لمجتمع المهاجرين، اذ شكل «الاميون» والذين «يقرأوون ويكتبون» فقط ٤٤ في المائة مقارنة بـ ٤٩ في المائة للحاصلين على شهادة «ثانوية فاعلى». وبالمقارنة مع التوزيع التعليمي للناشطين غير المهاجرين في ١٩٨٤، تدل نتائج هذا المسح على ان الهجرة كانت انتقائية من حيث انها استقطبت الافراد الاكثر تعلما اجمالا، اذ بلغ متوسط سنوات دراسة المهاجرين وقت المسح ٨ر٨ في ١٩٨٧، مقارنة بمتوسط لم يتعد ٥ سنوات لغير المهاجرين في ١٩٨٤ (الجدول ٥).

ويؤكد كذلك المسح الاردني لعام ١٩٨٠ هذا الاستنتاج بصورة اكثر وضوحا، اذ انه في حين كانت الامية شبه معدومة في مجتمع المهاجرين وقت المسح، (٧ر٢ في المائة فقط من مجموع المهاجرين)، بلغت ٣٩ في المائة بالنسبة لقوة العمل في تعداد ١٩٧٩، كما ان نسبة الجامعيين بلغت ٣٠ في المائة من مجموع المهاجرين مقارنة بـ ١٤ في المائة فقط لمجموع قوة العمل (الجدول ٦).

(٢) <u>التشغيل في بلدان الاستقبال</u>

هل صحيح ان الهجرة في بلدان الاستقبال قد ادت الى عزوف المواطنين عن العمل المنتج والى شبه انسحاب من مجالات الاعمال الاكثر علاقة بمتطلبات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة والى المزيد من

---

(١) «وتدل هذه المؤشرات على ان اكتساب المهنة او المهارة كان أمرا عارضا في خبرة العمل في البلدان العربية النفطية» (فرجاني، ١٩٨٨، ص ١٥١).

(٢) تم احتساب هذه المتوسطات على ضوء الافتراض التالي لسنوات الدراسة حسب المرحلة التعليمية: صفر للأميين و ٢ر٥ للمرحلة الابتدائية و ٧ للمرحلة الاعدادية و ١١ للمرحلة الثانوية و ١٤ للمرحلة الجامعية فأعلى.

التحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي؟[١] كثير ما ترددت هذه الملاحظات في معرض تحليل مصاحبات انتقال العمالة العربية؛ وما يمكن تأكيده من خلال المسوح المتوفرة ان المواطنين، وقد شكلوا الاقلية كما رأينا سابقاً من مجمل الناشطين، ما زالوا شبه غائبين سواء في المهن التي تتطلب تأهيلاً عالياً أو في تلك التي تتطلب اكتساب مهارة محددة.

يبين الجدول (٧) نسبة العمالة المواطنة الى مجموع الناشطين حسب المهنة المفصّلة في بعض اقطار مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من القدم النسبي لهذه البيانات ومع اعتقادنا ان هذه النسب قد زادت لصالح قوة العمل المواطنة مع الزمن، الا ان انخفاضها الكبير في مطلع ومنتصف الثمانينات يوحي بصحة التساؤل المطروح اعلاه. فعلى سبيل المثال لا الحصر شكل «المهندسون والمعماريون» المواطنون نسبة ١٤ و١٣ وواحد في المائة من اجمالي الممارسين لهذه المهنة في الكويت (١٩٨٥) والعربية السعودية (١٩٨٠) والامارات العربية (١٩٨٠) على التوالي، كذلك تراوحت نسبة «الاطباء واطباء الاسنان والبيطريين» من ١٧ في المائة في الكويت الى ٥ في المائة في الامارات العربية مروراً بـ ١٦ في المائة في العربية السعودية.

ويبدو ان المهن الاكثر استقطابا للمواطنين هي مهن «المديرون» في القطاعين العام والخاص و«الموظفون التنفيذيون في الحكومة» و«المشرفون على الاعمال الكتابية». ويمكن فهم هذه الظاهرة على ضوء تخليج الادارة. كذلك هناك تواجد ملحوظ للمواطنين في مهن «رجال المطافئ ورجال الشرطة والحراس» وايضا في مهن «المشتغلين بالنقل والمواصلات»: ويبدو ان حمل السلاح وقيادة الآليات هي من المهن المفضلة عند الخليجيين. كذلك هناك تواجد ملحوظ لمواطنين في مهن «المزارعين ومديري الزراعة والمشرفين عليها».

وتجدر الاشارة الى انخفاض نسبة المواطنين في المهن التي تتطلب تدريباً مهنياً عالياً ومهارة فنية، كمهن «الاختزال والطباعة» و«تجهيز الاخشاب» و«صانعي المواد الغذائية» و النجارين والكهربائيين ... الخ.

وهكذا بالاستناد الى مسوح الهجرة المتخصصة والمتعلقة بانتقال العمالة العربية، وعلى افتراض صحة نتائج هذه المسوح، يمكن القول ان الهجرة كانت انتقائية في بلدان الارسال، اذ انها طالت العاملين في «المهن الفنية والعلمية» اكثر من غيرهم نسبياً، كما انها استقطبت الافراد الاكثر تعلماً. وكذلك يمكن

---

(١) «... ان الثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة قد دعمتا القيم السلبية التي كانت سائدة من قبل، وادتا الى مزيد من التدهور في اخلاقيات العمل ومزيد من التحيز ضد العمل الانتاجي واليدوي بصفة خاصة ...» (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣. ص. ١٥٩).

«... ومن هنا يجب على المنطقة ان تعبئ هذه القوة وتعدها وتوجهها من اجل معالجة احدى اهم عقبات التنمية المتمثلة في شبه انسحاب قوة العمل المحلية من مجالات الاعمال الاكثر علاقة بمتطلبات بناء القاعدة الاقتصادية البديلة، نتيجة لعدم ملاءمة مهارات قوة العمل المواطنة لتلك الاعمال ...» (الكواري، ١٩٨٥. ص. ٨٢).

القول ان الهجرة قد عدلت في التوزيع المهني للمهاجرين اثناء الهجرة وبعد العودة، اذ انها زادت في كلي الحالتين نسبة العاملين في «المهن الفنية والعلمية». ويبدو كما لو ان الهجرة قد استقطبت الافراد «الاكثر مهارة» اذا جاز التعبير، لتعيدهم الى بلدانهم وقد زادت مهارتهم ايضاً.

كذلك يتضح في بلدان الاستقبال ان المواطنين قد بقوا، في ظل الهجرة، بعيدين عن ممارسة المهن عالية التأهيل وتلك التي تتطلب تدريباً مهنياً ومهارةً فنية عالية. ولقد تركزوا بشكل خاص في مهن «المديرين» و«المشرفين» وكذلك في مهن «الحراسة» و«القيادة» و«مديري الزراعة».

(ب) التحويلات

ما من شك من ان التحويلات قد حظيت بالاهتمام الأكبر، وما زالت، في دراسات الهجرة المتعلقة بدول ارسال العمالة، ولقد شكلت هذه التحويلات نسباً خيالية في بعض الاحيان عند مقارنتها بالناتج المحلي الاجمالي أو بمجموع الصادرات السلعية والخدمية. فلقد فاقت مثلاً نصف الناتج المحلي الاجمالي لعدة سنوات في شطري اليمن، كما انها شكلت ثلثي مجموع الصادرات السلعية والخدمية في الأردن خلال عدة سنوات، كما انها ايضاً فاقت اربعة اضعاف هذه الصادرات طيلة الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧.

وبرأينا ان هذا الاهتمام، الذي له ما يبرره في الواقع، انما يعكس ايضاً احادية الجانب عند التطرق الى مسائل التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية. فما يتم التركيز عليه هو الجانب الاقتصادي في نمط النمو المتبع، متناسين الجوانب الاجتماعية. وليس أدل على ذلك سوى هذا الاهتمام البالغ الذي اعطي لدراسات التحويلات وآثارها واوجه انفاقها في المسوح المتخصصة حول انتقال العمالة العربية، على قلتها، مقارنة بانعكاس الهجرة مثلاً على وضع الأسرة وتربية الاطفال.

(١) الحجم

يبين الجدول (٨) والرسم البياني (٣) حجم التحويلات الرسمية للعمالة العربية في بعض دول الارسال خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٧. وتجدر الاشارة أولاً الى ان هذه التحويلات انما تمثل نسبة تتراوح من ٦٠ الى ٧٠ في المائة من اجمالي التحويلات[١]، ذلك ان القسم المتبقي يحول بطرق يصعب حصرها.

---

(١) «ويستدل من بيانات هذا الجدول ان قيمة الحوالات المسجلة في ميزان المدفوعات الأردني خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨١ لم تتعد اعلى نسبة لها ٧ر٧١ في المائة من اجمالي الحوالات الواردة الى المملكة، وان متوسط نسبتها لم يزد خلال الفترة المشار اليها عن ٢ر٧١ في المائة، وهذا يعني ان حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة الى المملكة لا ترد عبر اقنية الجهاز المصرفي» (زغلول، ١٩٨٤. ص. ٣١).

ويستفاد من هذا الجدول ان هذا الحجم كان في تصاعد شبه مستمر منذ ١٩٧٥ ليصل الى اعلى قيمة له في عام ١٩٨٤ لينخفض بعد ذلك، في كل من مصر والأردن والشطر الجنوبي من اليمن. ويبدو ان هذا الانخفاض يرتبط بالهجرة العائدة التي سبق واشرنا الى اشتدادها بعد ذلك التاريخ. اما في سوريا والشطر الشمالي لليمن، فيبدو ان التحويلات الرسمية وصلت الى ذروتها في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ على التوالي.

وتبدو اهمية التحويلات من خلال نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي والى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية. ويمكن القول في هذا المجال انه يمكن توزيع الأقطار الى قسمين: الأول ويشمل شطري اليمن والأردن حيث تراوحت نسب التحويلات الى الناتج المحلي الاجمالي من ٣٢ في المائة في الأردن (١٩٨٤) وصولاً الى ٤٤ في المائة في اليمن الشمالي (١٩٨٠) والى ٤٧ في المائة في اليمن الجنوبي (١٩٨٤)، في حين يشمل القسم الثاني مصر وسوريا حيث بلغت هذه النسبة ١٠ و ٩ في المائة على التوالي وذلك في عامي ذروة التحويلات. ومن المهم الاشارة الى انخفاض هذه النسبة مع عودة العمالة المهاجرة، اذ انها لم تعد تمثل، في آخر سنة متاحة، واحد في المائة في سوريا و٥ في المائة في مصر وصولاً الى اعلى قيمة لها في الأردن، ١٩ في المائة عام ١٩٨٧.

كذلك تبدو اهمية التحويلات من خلال نسبتها الى اجمالي الصادرات السلعية والخدمية. فعلى سبيل المثال لم تتدن هذه النسبة على ٢٩ في المائة في مصر طيلة الفترة ١٩٧٦-١٩٨٦ (فيما عدا عام ١٩٧٧)، كما انها لم تتدن عن ٤٢ في المائة طيلة الفترة قيد الدرس في الأردن. اما في اليمن الشمالي فقد بلغت ارقاماً فلكية متراوحة بين خمسة الى اثنين وعشرين ضعفاً من اجمالي هذه الصادرات.

(٢) أوجه الاستخدام

كثر الحديث عن تزايد الانفاق الاستهلاكي وعن الانفجار الاستيرادي في بلدان ارسال العمالة العربية، وذلك كنتيجة من نتائج استخدام التحويلات، كذلك أشير في العديد من المناسبات الى المضاربات العقارية والاثار التضخمية المرتبطة باستخدامها، فهل صحت هذه الملاحظات الانطباعية من خلال المسوح الميدانية المتوفرة؟[1]

يمكن القول ان هذه الملاحظات قد جانبت الواقع اكثر من اي ملاحظات اخرى حول الهجرة، اذ انه تم تضخيم الاثار السلبية لاستخدام التحويلات في الكتابات الانطباعية، بينما بقي المهاجرون ينفقون مدخراتهم كبقية افراد المجتمع. وعليه كان يجب التفتيش عن اسباب رئيسية اخرى غير الهجرة، لتفسير ظواهر الانفجار الاستيرادي والتضخم والمضاربات العقارية.

---

(١) «ادت هجرة وانتقال الايدي العاملة الى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينات الى ظهور انماط جديدة من الاستهلاك، والى انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لتلك المجتمعات» (سعد الدين وعبد الفضيل، ١٩٨٣. ص. ٨١).

ويعكس الجدولان (٩) و(١٠) كيفية استغلال المهاجرين لتحويلاتهم في مصـــر (١٩٨٥) والأردن (١٩٨٠)، ويمكن ملاحظة التشابه بين انفاق المهاجرين وغير المهاجرين على السلع الكهربائية[١] وعلـــى العقارات. فالمسح المصري يبين مثلاً ان المهاجرين انفقوا حوالي ٢٦ في المائة من مدخراتهم على الاجهـزة الكهربائية وتحسين المسكن وشراء الاثاث واقتناء وسائل النقل الخاصة مقارنة بـ ٢٢ في المائة لغيـــر المهاجرين.

ويبين هذا المسح ايضاً ان غير المهاجرين انفقوا اكثر نسبياً لاقتناء الاجهزة الكهربائية في حيـــن ان المهاجرين زادوا نسبياً انفاقهم لتحسين مساكنهم وبنائها واقتناء وسائل النقل الخاصة. كذلك انفـــق المهاجرون نسبياً أكثر لسداد الديون وللقيام بفرائض الحج والعمرة.

ولقد كان هناك بابان للانفاق اختلف مجتمعا المهاجرين وغير المهاجرين حولهما بشكل بيِّن وهمـــا: الانفاق على الزواج حيث انفق المهاجرون ١١ في المائة مقارنة بـ ٢٣ في المائة لغير المهاجريـــن[٢]، والاحتفاظ بالتحويلات في شكل نقد وودائع، اذ مثل هذا الباب ١٩ في المائة للمهاجرين و٤ في المائة فقـــط لغير المهاجرين.

وتعضد نتائج المسح الأردني اوجه التشابه المشار اليها اعلاه، اذ بلغت نسبة مالكي المساكـن ٦٨ في المائة في مجتمع المهاجرين وقت المسح مقارنة بـ ٦٤ في المائة للمهاجرين العائدين و٦٦ في المائة لغيـر المهاجرين. كذلك لم يشر هذا المسح الى تمايز في اقتناء الاجهزة الكهربائية بين اسر المهاجرين وغيـــر المهاجرين.

وهكذا يمكن تعميم ما جاء في المسح المصري من «ان البيانات الخاصة باقتناء السلع المعمرة خـلال الفترة المرجعية لا تؤيد القول بوجود نمط استهلاك متميز لأسر المهاجرين، فلم تنفرد اسر المهاجريـــن بنمط اقتناء للسلع المعمرة يختلف بشكل واضح عن نمط الاسر التي لم تضم مهاجرين في الفتـــرة ١٩٧٤-١٩٨٤» (فرجاني، ١٩٨٨. ص. ١٦٣).

٢- المصاحبات الاجتماعية

في الدراسات الجادة والمسوح المتخصصة، على قلتها، المتعلقة بانتقال العمالة العربية، تـــم التركيز على المصاحبات الاقتصادية للهجرة وبالاخص على التحويلات واستخداماتهـا، ولم تلـق المصاحبـات

---

(١) كذلك يبين هذا المسح انه كان هنالك ٢٢ تلفزيون ملون لكل ١٠٠ اسرة مهاجرة مقارنة بـــ ١٥ للاسر غير المهاجرة و٣٣ ثلاجة كهربائية و٥٤ غسالة للمهاجرين مقارنة بـ ٢٨ و٤٨ للاسر غيـــر المهاجرة (فرجاني، ١٩٨٨. ص. ١٦٣).

(٢) قد يعود هذا الى اختلاف الحالة الزواجية بين مجتمعي المهاجرين وغير المهاجرين أصلا.

الاجتماعية، على اهميتها، الا النذر اليسير من الاهتمام. وبالطبع يعكس ذلك النظرة احادية الجانب لمفهوم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، والتي تنحصر بالنمو الاقتصادي دون سواه. وهنا تبدو المفارقات الكبيرة بين اهمية بعض الظواهر الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالهجرة وبين الاهتمام المعطى لهذه الظواهر.

فعروبة الخليج باتت غير بارزة في خضم تجمع الجنسيات الوافدة اليه، كما ان جملة قوة العمل العربية: المواطنة والوافدة، باتت اقلية في اكثر من قطر في مجلس التعاون الخليجي. كذلك فان العلاقات الاجتماعية بين العرب المواطنين والوافدين بقيت محدودة ولم تتجاوز في معظم الاحيان نطاق العمل. اما انعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية، فما زالت شبه مجهولة سواء في دول الارسال او الاستقبال بالرغم من اهمية الحياة الاسرية في مجتمعنا العربي ومن كبر حجم ظاهرة الهجرة. وبالطبع فان مصاحبات الهجرة لا تتوقف فقط عند المهاجر نفسه، بل تتعداه الى مرافقيه فذويه الذين بقوا في بلد الارسال فمعارفه واصحابه. ولقد قدر حجم المصريين في منتصف الثمانينات، الذين تأثروا بشكل مباشر بمصاحبات الهجرة خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٨٤، بحوالي ثلث المجتمع المصري (فرجاني، ١٩٨٨. ص ١٣٥). ولا نخال ان هذه النسبة تقل في بقية دول الارسال، لا بل انها اكبر من ذلك في الأردن مثلاً، حيث تفوق نسبة العمالة المهاجرة الى اجمالي القوة العاملة هناك، النسبة المماثلة والملاحظة في مصر.

(f) <u>الاختلال الثقافي</u>

لقد سبق واشرنا الى ان قوة العمل المهاجرة قد شكلت نسباً جد مرتفعة من اجمالي قوة العمل في مجلس التعاون الخليجي اذ ناهزت ٧١ في المائة في منتصف الثمانينات. واذا ما نظرنا الى الاقطار منفردة ترتفع هذه النسب لتصل الى ٩١ في المائة في الامارات العربية و٩٠ في المائة في قطر، اي ان قوة العمل المواطنة لم تتعد العشر في تلك الاقطار. واذا ما اضفنا قوة العمل العربية الوافدة الى العمالة المواطنة، نجد ان مجموع العرب كانوا اقل من ثلثي قوة العمل في مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨٥، كما ان نسبتهم ناهزت الثلث فقط في كل من قطر والامارات العربية وعُمان في ذلك التاريخ، ولم يشكلوا اكثرية الا في الكويت (٥٧ في المائة) والعربية السعودية (٧٤ في المائة).

لقد ترك هذا الواقع الباب واسعاً، وعن حق، للتخوف على عروبة الخليج، ولا نعرف أي بلد في العالم، تصل فيه نسبة قوة العمل المواطنة الى مثل هذا الانخفاض[1]. ومع اعترافنا بهذا الواقع المتلون

---

(١) بالطبع ان هذه النسب ستتعدل لصالح العرب عند التحدث عن مجموع السكان وليس فقط مجموع القوة العاملة، غير ان ذلك لا ينفي ان يكون هنالك في الخليج بعض الاحياء السكنية الكبيرة نسبياً حيث لا تجد اثراً للعروبة. ويقدر ان نسبة غير المواطنين الى اجمالي السكان كانت قد تعدت الثلث بقليل في مجلس التعاون الخليجي في منتصف الثمانينات متراوحة من ٣١ في المائة الى ٧٥ في المائة في الامارات العربية المتحدة (القصيفي، ١٩٨٨. ص ٨٢).

قومياً، الا اننا لا نذهب الى حد قرع طبول الحرب واعتبار ان الآسيويين في الخليج هم عماد قوى التدخل السريع الغربية. ان آليات التدخل السياسي والعسكري للدول الكبرى في الخليج هي اعقد بكثير من مجرد استخدام الآسيويين، ولقد اثبتت التجربة سهولة الاستغناء عن معسكرات العمل الآسيوية عند انتهاء المشاريع.

غير اننا نرى ان المصاحبات السلبية للتواجد الكثيف للآسيويين في الخليج، وقد شكلوا اكثرية قوة العمل هناك في منتصف الثمانينات، تكمن اساساً في الجانب الثقافي والحضاري. فاللغة المستخدمة في العديد من تجمعات الخليج هي خليط من العربية والانكليزية والاوردو، كما ان العلاقات الاجتماعية السائدة ضمن مجتمع المواطنين ومجتمع غير المواطنين وضمن جنسيات غير المواطنين انفسهم، لم تؤد الى تفاعل حضاري حقيقي، بل انطوت كل مجموعة على نفسها، ولم يتم ادماج المهاجرين في المجتمع الجديد كما سنرى لاحقاً.

«... وتدارست الندوة بعض آثار انتشار العمالة الاجنبية على الثقافة العربية من حيث تهجين اللغة العربية بكلمات اجنبية، وتداعي التركيب اللغوي السليم باستباحة التعامل بها، وتدعيم قيم اجتماعية سلبية. وقد ظهر من المناقشات ان التأثير الملاحظ على الثقافة العربية، وخطورته، يعودان الى وهن الثقافة العربية في الآونة الحاضرة. كما يجب مراعات ان العمال الاجانب يحملون الى منطقة الخليج العربي ثقافة هامشية لا يخشى منها الا في حال غلبة العمالة والمكونات السكانية الاجنبية، وهذا، مع أسف، حادث في بعض اقطار الخليج العربي. وفي النهاية، تأكدت الاشارة الى ان الثقافة الغالبة والتي تشكل التهديد الحقيقي للحضارة العربية، والآسيوية الوافدة، على حد سواء، هي الثقافة الغربية» (مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨٣. ص ص ٥٢٠ و٥٢١).

(ب) <u>الاندماج الاجتماعي للمهاجرين</u>

كيف يمكن قياس الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في بلدان الاستقبال؟ بالطبع هناك بعض المؤشرات التي يمكن استخلاصها من المسوح المتخصصة او الاحصاءات المنشورة، كحجم الزواج المختلط وقبول غير المواطنين في المدارس الحكومية والجامعات والتزاور مع المواطنين وحجم الحوادث ونوعيتها .. الخ، اي باختصار كل ما له مؤشر كمي محدد. اما بالنسبة للاسئلة المتعلقة بالرأي والتفضيل والشعور، كالاسئلة حول الموقف من الوحدة العربية والاقطار التي يفضل التوحد معها والرأي في العمل في بلد محدد، .. الخ، كل هذا النمط من الاسئلة يصعب فهمها من خلال استخدام استبيان تقليدي، وتتطلب، للاحاطة بجوهرها، المعايشة الدقيقة للواقع ولفترة زمنية غير قصيرة، علماً انه يبقى للاستبيان التقليدي فائدة، ولو محدودة، لفهم شعور المهاجرين ومواقفهم الفعلية.

على كل ليست هذه الملاحظة المنهجية هي التي تعوق فهم الاندماج الاجتماعي للمهاجرين في بلدان استقبال العمالة، بل هو بالاحرى الغياب شبه التام للمسوح المتخصصة حول الموضوع. وبرأينا انه اذا كان هنالك اية صعوبات جدية لتنفيذ مثل هذه المسوح على مستوى وطني شامل، الا انه ليس هناك ما يمنع الجامعات من القيام بمسوح متخصصة حول مختلف ظواهر الهجرة ومصاحباتها الاقتصادية والاجتماعية، وان كان ذلك على مستوى حي محدد او منطقة محددة.

ويبدو بالاستناد الى اليسير من المتوفر من المسوح المتخصصة، ان هناك هوة حقيقية بين مجتمعي المواطنين والوافدين، كما يبدو ان الانتماء العربي لم يساعد في ردم هذه الهوة كثيرا، بل بقي كل من المواطنين وبقية العرب الوافدين في محيطه الخاص. ويذهب بعض الباحثين الى القول بان سياسة «دولة الرفاه» هي التي اوجدت هذه الهوة وميزت المواطنين مقابل تقديم هؤلاء لولائهم السياسي.

«لقد اقر تحليلنا الاحصائي ان هناك هوة غير معبورة بين المواطنين والوافدين، فالعلاقات الاجتماعية بين الطرفين ضعيفة الا ما كان منها في حيز العمل نفسه ..... ويبدو ان السبب الرئيسي في خلق واستمرارية هذه الهوة بين المواطن والوافد انما هي سياسة الدولة، فبواسطة الفرق الشاسع في تطبيق القوانين السياسية والادارية والاقتصادية يشعر المواطن بانه اعلى مكانة واعز منزلة وارفع درجة من الوافد الذي ينظر اليه وكأنه شخص اتى الى المنطقة طلباً للرزق فقط. وتظهر الدولة هنا نتيجة للتحيز الواضح في تطبيق قوانينها حامية لمصالح المواطن وما على المواطن الا ان يقدم ولاءه للنظام السياسي القائم» (السالم وظاهر د.ت.، ص ٢٨٦).

(ج) العلاقات الأسرية

ما زالت الاسرة تشكل ركناً اساسياً في تنظيم الحياة الاجتماعية العربية، ولقد طالت الهجرة مباشرة الاسر العربية سواء في بلدان الارسال، من خلال علاقة المهاجر باسرته اذا ما بقيت في بلدها او من خلال اصطحابها معه، او في بلدان الاستقبال حيث دخل بعض المهاجرين الى داخل المنازل وشاركوا في تربية النشئ وتدبير الحياة اليومية.

وتزداد انعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية تعقيداً عند الاقرار بضرورة تواجد الوالدين واشرافهما معاً على تربية الاطفال خاصة في عمر محدد. وبالطبع فان الهجرة في بلدان الارسال تحرم الاولاد من وجود الوالد عادة والوالدة في بعض الاحيان. كذلك فان تحميل المرأة بمفردها مسؤولية تربية الاطفال عند غياب الرجل، وهي ما زالت في مجتمعنا العربي نسبياً اقل تعلماً منه، يعني عملياً زيادة اعباء المرأة دون اعطائها الامكانات اللازمة. وبالطبع فان كافة هذه المصاحبات الموضوعية للهجرة في بلدان الارسال تنعكس سلباً على العلاقات الاسرية وعلى عملية اعداد النشئ تحديداً.

وتؤكد بعض المسوح الميدانية المحدودة الانعكاسات السلبية للهجرة في بلدان الارسال على العلاقة الزواجية وعلى تعليم الاولاد وعلى تمردهم على سلطة الأم .. الخ.

«... ففي الدراسة التي تمت عام ١٩٧٣، اشارة الى ارتفاع نسبة الطلاق في الاقليم الشمالي (في السودان) بسبب اتساع حجم الهجرة منه. .... كما يبين بحث اجتماعي جرى بالمديرية الشمالية عام ١٩٧٤ وتمت خلاله مقابلات شخصية مع عدد من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة بنيناً وبنات، ان هناك فرقاً كبيراً في التحصيل المعرفي والسلوك العام للتلاميذ والتلميذات في المرحلتين المذكورتين بين الذين يعيشون في اسر يهيمن عليها الأب وبين أولئك الذين يعيشون في اسر فقدت هيمنة الاب عليها.

.... ويؤكد على الموقف السابق نفسه الباحثون الاجتماعيون اليمنيون حيث يركزون على ان العديد من الاطفال في المناطق الريفية التي غاب عنها عائل الاسرة، لم يعد من الممكن اخضاعهم لسلطة الام وان العديد من الاطفال الذين يضطرون للعمل كبديل عن الرجال في سن مبكرة يميلون ايضاً الى تقليد الرجال في تناول القات والسجائر وغيرها من العادات، وذلك حتى قبل سن البلوغ». (سعد الدين والفضيل، ١٩٨٣. ص ١٦٩)

اما بالنسبة لانعكاسات الهجرة على العلاقات الاسرية في بلدان الاستقبال، فقد استأثرت ظاهرة المربيات الاجنبيات بالاهتمام هناك. ويبدو بالاستناد الى بعض المسوح الميدانية ان هذه الظاهرة آخذة بالانتشار السريع، كما ان لها مصاحبات سلبية واضحة على تربية النشئ. وتجدر الاشارة هنا الى ان هذه المصاحبات السلبية ليست من النوع الموضوعي الذي يتلازم مع ظاهرة الهجرة، بل انما يعكس سوء تصرف بعض ربات الاسر الخليجيات، اللواتي يتكلن على المربيات الاجنبيات الجاهلات باللغة العربية وشبه الاميات، للقيام بالتربية النفسية للطفل. وبالطبع ليس ما يمنع من الاستعانة بالخدم لتأدية بعض المهام المنزلية، الا ان هذا لا يعني بالضرورة الركون اليهم في تربية الاطفال.

«ولعل من اهم ما ابرزته نتائج الدراسات والتقارير القطرية حول سمات وخصائص هذه العمالة، الآخذة في الانتشار، وبدرجة اصبح فيها عدد الخادمات/المربيات الاجنبيات في بعض الاحيان مساوياً لعدد افراد الاسرة ان لم يتجاوزه، هو ان الجنسية السريلانكية تأتي في المقدمة، تليها الهندية فالفلبينية، وان كانت الاخيرة قد بدأت في الآونة الاخيرة تتقدم على غيرها، .... اما عن الحالة التعليمية فان اكثر من نصف هذه العمالة اميات او في حكم الاميات، .... وتمتاز هذه العمالة بصغر سنها في الغالب حيث يصل متوسط العمر فيها الى (٣٠) سنة، ... اما عن مستوى اتقانهن للغة العربية فهو متدن للغاية لدى الغالبية العظمى منهن، وفي تحديد طبيعة اعمالهن ومهامهن اليومية تأتي اعمال الخدمة المنزلية في المقدمة تليها رعاية الاطفال كعمل ثانوي، ولكن بشكل مرتبط لا يمكن فصله مما يجعل هذه العمالة تقوم بمهام الخادمة والمربية في نفس الوقت». (مكتب المتابعة، ١٩٨٧. ص ٢٢٥).

وتمثل ظاهرة المربيات الاجنبيات في الخليج برأينا انعكاساً لمفهوم «دولة الرفاه» الذي هو المفسر الرئيسي لهذه الظاهرة، والذي تجسم باستقدام الخادمة/المربية الاجنبية لتعزيز مكانة الاسرة الاجتماعية و«لتكون بذلك جزءاً لا يتجزأ من البناء الاسري لاستكمال مقتضيات تلك المكانة الاجتماعية» (نفس المصدر، ص ٢٢٤).

ثالثا- في المؤسسات والاتفاقات

يطالع الباحث في المؤسسات والاتفاقات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية عدة أمور اساسية ذات طابع سياسي وفني. ففي المجال السياسي هناك أولا البعد الحاصل بين الكلمة المكتوبة والتنفيذ العملي. فقد صدرت العديد من القرارات والاتفاقات والتوصيات العربية الداعية الى تحرير فتنظيم فتسهيل انتقال العمالة العربية، ولكن في الواقع الملموس حصل ان تدنت نسبة العمالة العربية الوافدة الى مجلس التعاون الخليجي لصالح العمالة الآسيوية كما رأينا سابقا. ولم تصدر هذه القرارات والاتفاقات عن المجالس الوزارية فقط، بل ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي انعقد في عمان عام ١٩٨٠ أقر ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي أعلن التزامه بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية والتي تشمل «تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها» (جامعة الدول العربية، ١٩٨٠). ويقف المرء مشدوها امام هذا التناقض الحاصل بين الخطاب السياسي من جهة وبين التنفيذ العملي من جهة ثانية[(١)]. كذلك يعجب المرء من قلة عدد الاقطار المصدقة للاتفاقات واقتصارها عمليا على الاقطار المرسلة للعمالة، علما بان بعض هذه الاتفاقات صدرت بالاجماع عن مؤتمرات العمل العربي.

أما بالنسبة للجانب الفني، وهو ما يهمنا بشكل خاص في هذه الدراسة، فهناك أولا استكمال البناء المؤسسي لتنمية القوى العاملة العربية ولتسهيل انتقالها بين الاقطار العربية، وذلك من خلال انشاء منظمة العمل العربية خاصة ووكالاتها المتخصصة، ومن خلال اصدار العديد من الاتفاقات والتوصيات حول ذلك. وبالطبع فان ذلك يعتبر انجازا لمسيرة العمل الاقتصادي القومي.

غير ان هذا الانجاز الايجابي يجب ان لا يحجب سلبيات اساسية تمثلت بالبعد الحاصل بين المتطلبات الفنية للاتفاقات العربية الصادرة وبين الامكانات الفنية المتاحة في مختلف الاقطار. ويبدو ان الاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية لم تلحظ دائما خططا زمنية لتنفيذ اهدافها المتوسطة والبعيدة، بحيث كانت الاهداف في واد والواقع الملموس في واد آخر. كذلك لم تُعط دائما المؤسسات العربية الوسائل اللازمة للقيام بمهام اجرائية، بل اقتصرت اهدافها في بعض الاحيان على المهام البحثية مما حدّ من فعاليتها في الواقع الملموس. وبالرغم من هذه الصعاب الموضوعية الا اننا نرى ان السبب الرئيسي في تعثر العمل العربي المتعلق بتنظيم انتقال العمالة العربية يعود اساسا الى عدم احترام الكلمة المكتوبة.

---

(١) «ويلاحظ ان الظاهرة المتكررة والملحوظة هو قبول معظم الدول القرارات القومية شكلا من منطلق الحرج السياسي والمجاملة بدل القناعة الموضوعية مما يؤدي الى التحلل منه في مرحلة لاحقة، بوهم التناقض بين المصلحة القومية والقطرية، او التشكيك في سلامة القرارات من زاوية المردودية الاقتصادية الضيقة (دون المردودية الاجتماعية) والنظرة القصيرة الأمد. وحتى لو توفرت مثل هذه القناعة فكثيرا ما كانت جدية الالتزام متواضعة بسبب رهان الاطراف على عنصر الزمن وعلى عامل تراخي تنفيذ الاطراف الاخرى او فقدان القرار لفاعليته». (زلزلة، ١٩٨٧، ص ٥٩).

١- في المؤسسات

تبين اللوحة أدناه أهم المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية، ويتضح من هذه اللوحة ان مسيرة العمل الاقتصادي العربي في مجال تنمية القوى العاملة العربية قد تبلورت اساسا من خلال انشاء منظمة العمل العربية بتاريخ ١١ آذار/مارس ١٩٦٥، ومن خلال ممارستها لنشاطها منذ بداية السبعينات. ولقد اكتملت لاحقا لائحة المؤسسات من خلال انشاء المؤسسة العربية للتشغيل ودخولها مجال النشاط الفعلي في ١٩٨٢. وتعتبر هذه المؤسسة جهاز متخصص لتنظيم انتقال العمالة العربية. كذلك كان قد صدر عن منظمة العمل العربية عام ١٩٧٥، مشروع المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين، الذي ما زال قيد التنفيذ.

ولم تكن منظمة العمل العربية الجهاز العربي الوحيد المعني بانتقال العمالة العربية، فقد أنشيء قبلها المجلس الاقتصادي الذي اهتم بهذا الموضوع ايضا، والذي انشأ بدوره جهاز «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية». اخيرا تجدر الاشارة الى ان الامانة العامة في جامعة الدول العربية أنشأت في ١٩٨٢ وحدة متخصصة لحصر وتوفير المعلومات عن الكفاءات العربية المهاجرة.

ان موضوع تقييم أداء هذه المؤسسات يخرج عن نطاق هذه الورقة، الا اننا نود ان نشير الى اهمية الطابع البحثي الذي أعطي لبعض هذه المؤسسات على حساب الطابع الاجرائي. فعى سبيل المثال ورد في اهداف المؤسسة العربية للتشغيل المهام التالية:

«جمع وتحليل ونشر وبث معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل في الاقطار العربية، بما في ذلك القوى العاملة المهاجرة.

رفع كفاءة أجهزة تخطيط القوى العاملة وحركة التشغيل في الاقطار العربية، وتنظيم التبادل بينها في هذه المجالات.

توفير المعلومات التي تساعد على وضع وتنفيذ سياسات الاستخدام والتدريب وتنقل الايدي العاملة في الاقطار العربي، وتنفيذ ما يوكل اليها في هذه الاقطار.

توفير البيانات الاحصائية وغيرها لأغراض التوجيه المهني وخاصة للداخلين في قوة العمل لأول مرة.» (المؤسسة العربية للتشغيل، ١٩٨٣، ص ص ٣-٤).

ان المراجع لهذه المهام يرى بوضوح اهمية الجوانب البحثية في عمل المؤسسة، حيث انه لم يشر الى مهام اجرائية الا في فقرة واحدة متداخلة مع مهام بحثية اخرى «... وتنظيم التبادل بينها في هذه المجالات». كذلك فان المتتبع لعمل المؤسسة في الواقع يرى ان انشطتها لم تتعد اساسا مجالات جمع البيانات والتحليل وعقد الندوات ...الخ، وهذه الانشطة، على أهميتها، لا تدخل ضمن الاطار الاجرائي، اذ ان المؤسسة لم تُعط الامكانات الفعلية لنقل العمالة العربية في الواقع من قطر لآخر.

لوحة المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربيـــة

تاريخ انشاء المؤسسة	الملاحظـــات
٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٤٤	اعلان الجامعة العربية ووضع اطارها العام.
١٧ حزيران/يوينو ١٩٥٠	ابرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعـــة. نصت المادة الثامنة من هذه المعاهدة على انشاء «مجلس اقتصادي يتكـــون من وزراء الاقطار المتعاقدة المختصين بالشؤون الاقتصادية أو من يمثلونهم. انعقد المجلس الاقتصادي لأول مرة في ١٩٥٣، وثم في آذار/مارس ١٩٥٩ حين أقرت «الشخصية التنظيمية المستقلة للمجلس .... وبمقتضى هـــذا البروتوكول، أصبح لأي بلد عضو بالجامعة العربية ان ينضم لعضوية المجلس الاقتصادي، بل لقد أصبح للمجلس ان يقبل في عضويته أي بلد عربي آخر ليس عضوا في الجامعة العربية». تحول المجلس الاقتصادي لاحقا الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
٣ حزيران/يونيو ١٩٥٧	أقر المجلس الاقتصادي «اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعـــة العربية». والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ ١٩٦٤/٤/٣٠. وانشأت الاتفاقية جهاز «مجلس الوحدة الاقتصادية العربية».
١٩٦٤	مجلس الوحدة الاقتصادية يقر انشاء السوق العربية المشتركة. ولقـــد ورد في اهداف السوق تحقيق (أ) حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الامـــوال، (ب) حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
١١ آذار/مارس ١٩٦٥	انشاء منظمة العمل العربية التي بدأت نشاطها في آذار/مـــارس ١٩٧١ وانتخبت أول مدير لها في ١٩٧٢.
١٩٧٥	مشروع المركز العربي للتدريب المهني واعداد المدربين والذي ما زال في المرحلة التحضيرية.
١٩٨٠	مشروع المؤسسة العربية للتشغيل الذي دخل حيز التنفيذ عام ١٩٨٢.
١٩٨٢	انشاء وحدة لحصر وتوفير المعلومات عن الكفاءات العربية المهاجرة لدى الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

المصدر: أعدت هذه اللوحة بالاستناد الى شقير، ١٩٨٦ (ص ص ٣٤٨-٤٠٩) ومنظمة العمل العربية، ١٩٨٦ (ص ص ٥٩-٧٤).

٢- في الاتفاقات

تبين اللوحة أدناه سلسلة الاتفاقيات والتوصيات العربية الجماعية والمتعلقة بانتقال العمالة العربية والصادرة عن مختلف المؤسسات المعنية. ويتضح ان هذه الاتفاقات كانت قد صدرت لأول مرة في منتصف الستينات عن مجلس الوحدة الاقتصادية من خلال القرار رقم (٧٧) بشأن «حرية الانتقال والاقامة والعمل»[(١)]، كما كان آخرها «اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية» الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في منتصف الثمانينات. ولعل أهم اتفاقيتين صادرتين في هذا المجال هما الاتفاقية العربية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الايدي العاملة المقرة من قبل اربعة عشر قطرا عربيا، وكذلك الاتفاقية العربية رقم ٤ لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الايدي العاملة «معدلة» والصادرة عن مؤتمر العمل العربي. أخيرا تجدر الاشارة الى ان مؤتمر القمة العربي الحادي عشر كان قد وافق على «استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك»، والتي تضمنت في أولوياتها تنمية وتطوير القوى العاملة العربية وضمان حريتها في الحركة، والتوسع في الاعتماد عليها بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية[(٢)].

وبالاضافة الى هذه الاتفاقات والتوصيات الجماعية، تم توقيع ست عشرة اتفاقية ثنائية بين الاقطار العربية، وقعت منها ليبيا ست، وقطر أربع، وكل من الامارات العربية المتحدة والعراق اثنتين والكويت واحدة.

وبالرغم من هذا الكم الضخم من الاتفاقات الجماعية والثنائية العربية، فما زال انتقال العمالة العربية ذي طابع فردي اساسا، كما ان نسبة العمالة العربية الى اجمالي الوافدين في مجلس التعاون الخليجي قد تضاءلت من اكثرية (٥٦ في المائة) في منتصف السبعينات الى أقلية (٤٦ في المائة) في نهاية الثمانينات كما رأينا سابقا.

ونحاول فيما يلي ان نركز على أهم الاسباب الفنية التي حالت دون تحقيق الطموحات العربية في هذا المجال، مركزين على منطلقات هذه الاتفاقات وعلى حجم الاقطار التي صدقت عليها والالتزامات التي تضمنتها.

---

(١) «ان تحقيق هذه الحرية يتطلب الغاء القيود المتعلقة بالسفر والانتقال والعمل والاقامة بواسطة البلد العربي المضيف بالنسبة لرعايا البلدان العربية ...»، (شقير، ١٩٨٦، ص ٣٦٨).

(٢) «تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية»، (جامعة الدول العربية ١٩٨٢، ص ٧).

لوحة الاتفاقات والتوصيات الصادرة عن المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربيـــة

تاريخ الاتفاقية/التوصية	الملاحظـــات
٣ آذار/مارس ١٩٦٥	قرار رقم (٧٧) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية بشأن «حرية الانتقـــال والاقامة والعمل المنصوص عليها في اتفاقية الوحدة الاقتصاديـــة...». «...ان تحقيق هذه الحرية يتطلب الغاء القيود المتعلقة بالسفر والانتقال والعمـــل والاقامة بواسطة البلد العربي المضيف بالنسبة لرعايا البلدان العربية...»
تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧	الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة. صـــادق عليها لاحقا مجلس الوحدة الاقتصادية بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٨.
آذار/مارس ١٩٧٥	الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة).
آذار/مارس ١٩٧٧	الاتفاقية العربية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.
٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨	قرار رقم (٧٨٤) الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية «بشأن انتقال العمالـة الفنية بين البلدان العربية والذي يقضي بمنح حق الافضلية في العمل للعمـال والفنيين العرب دون قيد أو شرط في حالة تشابه وتماثل المهنة والكفـــاءة من غير العرب... كما ينص القرار كذلك على الحد من ازدياد حجم العمالـة الاجنبية الوافدة الى البلدان العربية الجاذبة للعمالة».
٢٥-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠	مصادقة مؤتمـر القمـة العربـي الحادي عشـر على (أ) استراتيجيـة العمـل الاقتصادي العربي المشترك، (ب) عقد التنمية العربية المشتركة، (ج) ميثاق العمل الاقتصادي القومي، و(د) مشروع الاتفاقية الموحدة لاستثمـار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.
آذار/مارس ١٩٨١	الاتفاقية العربية رقم (١٤) لعام ١٩٨١ بشإن حق العامل العربي في التأمينـات الاجتماعية عند تنقله للعمل في أحد الاقطار العربية.
٩ شباط/فبراير ١٩٨٤	اعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية، صادر عن المجلـــس الاقتصادي والاجتماعي العربي.

المصدر: أعدت هذه اللوحة بالاستناد الى شقير، ١٩٨٦ (ص ص ٣٤٨-٤٠٩) ومنظمة العمل العربيـــة، ١٩٨٦ (ص ص ٥٩-٧٤).

(أ) المنطلقـــات

من حرية الانتقال في البداية الى تنظيمه لاحقا الى ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعـــاون حوله حاليا، تلكم هي المراحل التاريخية التي مرت بها منطلقات عملية انتقال العمالة العربية. ويبدو كما لو اننا عكسنا منطق الاشياء، فبداية كان يمكن ان نتعاون لنصل الى تنظيم الانتقال عند تكثيفه لاحقـــا وصولا الى اطلاق حرية الانتقال للعيش او للعمل في ارجاء الوطن الكبير. ولقد تزامنت هذه المراحل مـــع احلام الوحدة في المرحلة الاولى الى تهافت الآمال وتزعزع القرار السياسي في المرحلة الثانية وصولا الـى الاعداد لفترة ما بعد نضوب النفط في المرحلة الثالثة (فارس، ١٩٨٣، ص ص ٤٧٩-٤٨١).

«المرحلة الاولى: كانت الدعوة خلالها تهدف الى حرية التنقل مستلهمة ذلك من النظرة الـــى الوطن كوحدة متجانسة متكاملة، وخلال هذه المرحلة أقرت الاتفاقية العربية رقم (٢) (١٩٦٧).... المرحلـة الثانية: اتسم تناول موضوع التنقل خلالها بقدر من الواقعية والمعالجة لمشاكل التنقل ويجسم هذا الاتجـاه الاتفاقية العربية لتنقل الايدي العاملة المعدلة (رقم ٤) لعام ١٩٧٥ ... المرحلة الثالثة: تمثلت في اعـــلان المبادىء الصادر عام ١٩٨٤ من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ... (و) يتركز الاهتمام ببحث الوسائل العملية لتحقيق تعاون عربي فعال في مجال التنقل» (مسلم، ١٩٨٦، ص ص ١١٠-١١١).

(ب) التصديـــق

لقد صادق على الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ خمسة اقطار هي: الاردن والســـودان وسورية وليبيا ومصر، كما صادق على الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ «معدلة» خمسة اقطار أيضا هـي: الاردن والصومال والعراق وفلسطين ومصر. ومن المعلوم ان الاتفاقية الاولى كانت قد أقرت من قبل اربعـة عشر قطرا عربيا، في حين صدرت الاتفاقية الثانية عن مؤتمر العمل العربي أي بالاجماع.

الملفت للنظر أولا هو محدودية عدد الاقطار المصدقة على الاتفاقيتين وجلها من الاقطـــار المرسلة للعمالة. وحتى لو أخذنا بعين الاعتبار القطرين المستقبلين، فقد كانا في تاريخ التصديـــق، محدودي القدرة على الاستقبال. كذلك تجدر الاشارة الى ان بعض الاقطار المرسلة التي صدقت علـــى الاتفاقية الاولى لم تصدق على الثانية، علما بأن هذه الاتفاقية الاخيرة جاءت اقل طموحا واكثر تنظيما مـــن الناحية الاجرائية.

ان كل ذلك يطرح التساؤل حول جدية الالتزام بالاتفاقيات، فهل يعقل مثلا ان نطلق صفـــة «العربية» على اتفاقية لم يوقع عليها عمليا الا قطر واحد من اقطار الاستقبال؟ وهل يلزم المصدقون غيـــر المصدقين؟

لقد لحظت هاتين الاتفاقيتين بنداً حول نفاذ الاتفاقية، اذ ورد في المادة السابعة من الاتفاقيـــة العربيـة رقم (٤) لعـام ١٩٧٥ مثلا ان هذه الاتفاقيـة تصبح نافذة المفعـول بعد شـهر من ايداع وثائـــق

التصديق[١]، ولكن ما جدوى كل ذلك اذا لم يكن هناك من احترام للكلمة المكتوبة على المستوى العربي كما أشرنا سابقا.

ويتضح عدم الالتزام بالكلمة المكتوبة اكثر فأكثر عند مراجعة ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي صادق عليه كافة الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر عام ١٩٨٠، والذي حرص «على تسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي وضبط هجرتها للخارج...» والذي اعلن التزامه لـ «تحرير تنقل الايدي العاملة العربية وضمان حقوقها واعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها» (جامعة الدول العربية، ١٩٨٠). وبالطبع فان أي من هذه الالتزامات لم ينفذ في الواقع الملموس. وهكذا يبدو واضحا ان المسألة الاساسية ليست التصديق على الاتفاقات، بل بالاحرى تنفيذ ما اتفق عليه.

(ج) الالتزامات

لقد سبق وأشرنا الى ان الاتفاقات العربية الخاصة بانتقال العمالة العربية لم تراع دائما الامكانات الفنية للاقطار، بحيث ألزمتها بمهام لا تستطيع الايفاء بها بشكل كامل ومرضٍ كلياً، مما ساعد على عدم التنفيذ في الواقع، ولقد تنبه اعلان المبادىء الاخير الصادر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية لذلك، وطالب «بتعزيز الاجهزة القطرية العاملة في مجال تنظيم وتطوير القوى العاملة ورفع كفاءتها في مجال جمع البيانات الاحصائية المتعلقة بذلك وبما يخدم خطط التنمية القطرية من جهة والتنسيق على الصعيد القومي من جهة اخرى» (الجامعة العربية، ١٩٨٤. ص ٣).

لقد ألزمت الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ مثلا الاطراف المتعاقدة بتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لتيسير تنقل الايدي العاملة فيما بينها بما في ذلك «عدد الايدي العاملة التي تطلبها الدولة او المتوافرة لديها، موزعة بحسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات» (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤. ص ٤٥)[٢]. فالمطلوب اذا، من خلال هذا الالتزام، معرفة الطلب على القوى العاملة في بلدان الاستقبال ومعرفة العرض المستعد للانتقال في بلدان الارسال. ان هذا الالتزام على «بساطته» يتطلب لتنفيذه بشكل سليم ان توفر مكاتب التشغيل في مجموعتي الاقطار المرسلة والمستقبلة البيانات اللازمة لذلك، مما يعني ان هذه المكاتب موجودة أصلاً وتقوم باداء عملها بشكل مقبول ثانيا.

---

(١) «تصبح هذه الاتفاقية نافذة المفعول بعد شهر من ايداع وثائق تصديق ثلاث من الدول الاعضاء في منظمة العمل العربية، وتسري في شأن كل من الدول الاخرى بعد شهر من تاريخ ايداع وثيقة تصديقها» (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤. ص ٩٣).

(٢) كذلك ورد الزام مماثل في الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ حيث طلب انشاء جهاز ثلاثي لـ «(أ) وضع وتنفيذ سياسة الهجرة وتنقل الايدي العاملة، (ب) اعداد الدراسات والبيانات الاحصائية الخاصة بتنقل الايدي العاملة» (منظمة العمل العربية، ١٩٨٤. ص ٩٠).

ولكن لأي درجة يمكن ان نقول بأن هذا المطلب محقق في أي من الاقطار العربية حاليا؟ اننا نعتقد بأن هناك حاجة ماسة لتطوير عمل مكاتب التشغيل في وزارات العمل في الاقطار العربية، وان هذه العملية ما زالت في بدايتها[١]. وهذا يعني بدوره ان الالتزام بتنفيذ الاتفاقات العربية سيبقى محدودا لبعض الوقت.

على كل ليست الصعوبات الفنية هي وراء عدم التصديق والتنفيذ، فهذه الصعاب مهما كانت كبيرة يمكن تخطيها من خلال برنامج زمني محدد، وتبقى المشكلة الأهم في عدم تنفيذ الاتفاقات العربية، الا وهي عدم احترام الكلمة المكتوبة.

كيف يمكن تلخيص الواقع الخاص بانتقال العمالة العربية؟ يمكن أولا القول اننا ندرس هذا الواقع في ظل شبه غياب للمعطيات الأساسية، سواء من جراء عدم نشر نتائج التعدادات والمسوح أو من عدم توفرها أصلا، كالمسوح المتخصصة بدراسة الهجرة ومصاحباتها. وبالاستناد الى القليل من المعطيات المتوفرة، يمكن التأكيد ان نسبة العمالة العربية المنتقلة الى مجلس التعاون الخليجي قد انخفضت خلال ١٩٧٥-١٩٩٠. فمن اكثرية ناهزت ٥٦ في المائة في بداية الفترة الى أقلية لم تتعد ٤٦ في المائة في نهايتها. وقد تم ذلك لصالح الهجرة الآسيوية التي زادت نسبتها من ٣٦ في المائة الى ٤٩ في المائة على التوالي. كذلك انخفضت نسبة المهاجرين الغربيين والآخرين من ٨ الى ٥ في المائة.

ولقد تميز العراق عن بقية دول الخليج من حيث كونه معقلا أساسيا للعمالة العربية، والمصرية بشكل خاص، ومن حيث تسهيله لاجراءات دخول واقامة العرب، وكذلك من حيث سرعة تقلبات حجم العمالة الوافدة اليه.

وبالرغم من اشتداد تيار الهجرة سعيا وراء الرزق في الخليج منذ أكثر من عقدين من الزمن، الا ان دراسة مصاحباته بقيت معدومة لغاية منتصف الثمانينات. وتشير نتائج المسوح المتخصصة منذ ذلك الوقت الى ان الملاحظات الانطباعية عن الهجرة الصادرة سابقا، قد جانبت في معظمها الحقيقة خاصة تلك المتعلقة باستخدام التحويلات وأثرها على زيادة الانفاق الاستهلاكي والمضاربات العقارية ... الخ. ويبقى اننا ما زلنا نجهل مصاحبات الهجرة الاجتماعية وخاصة انعكاسها على العلاقات الأسرية بالرغم مما للأسرة من أهمية بالغة في حياتنا الاجتماعية وبالرغم من التأثير المباشر للهجرة على الأسر في دول الاستقبال والارسال على السواء.

ولا نخال أننا ما زلنا بحاجة الى المزيد من المؤسسات والاتفاقات العربية الداعية الى تنظيم انتقال العمالة العربية، بل اننا نعتقد بأن لائحة هذه المؤسسات والاتفاقات قد اكتملت. المهم أولا وأخيرا احترام الكلمة المكتوبة والعمل الجاد على تنفيذ الاتفاقات المعقودة. كذلك من المهم أيضا وضع خطة عمل زمنية لتنفيذ الالتزامات الفنية التي تتطلبها الاتفاقات، آخذين بعين الاعتبار واقع الاجهزة القطرية. ان من شأن ذلك ان يضع مسألة انتقال العمالة العربية في اطارها الصحيح، فيصار أولا الى تسهيل هذا الانتقال فتنظيمه وصولا الى تحريره في مرحلة متقدمة.

---

(١) يعطي اتفاق التعاون بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ومنظمة العمل العربية أهمية خاصة لتعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل العربية.

الفصل الثاني: في الممكـــن

ان تصور الممكن يجب ان ينطلق أولا من الطموحات المستقبلية، أي من الأهداف التنموية التـــي نصبو لتحقيقها. كما أن تحقيق الممكن يجب ان يأخذ بعين الاعتبار الواقع الفعلي كما هو بكل ايجابياتـــه وسلبياته وبكل موضوعية. وهكذا فالطموحات هي البوصلة التي تحدد خط المسار، كما ان الواقع هو نقطـة البدايـة.

١- المنطلقـــات

وفي اطار انتقال العمالة العربية، كما في أي اطار آخر يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية فـــي الوطن العربي، هناك بعض الثوابت التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار. فالتنمية العربية يجب ان تنطلـــق أولا من تراثها العربي الاسلامي وان تستلهم الحلول للمشاكل التنموية المعاصرة على ضوء هذا التـــراث العظيم. وبالطبع فان هذا «لا يعني الانغلاق في وجه بقية الحضارات الانسانية، بل يعني أساسا التصـــدي لمشاكل التنمية العربية من خلال منطقها الداخلي الخاص، وليس من خلال حلول جاهزة وضعت لمجتمعـــات غير مجتمعنا».

كذلك فان التنمية العربية يجب ان تنهج في الفكر والممارسة موقفا مستقلا أصيلا ازاء النمـــاذج التنموية الفكرية سواء كانت غربية او شرقية. وبالطبع فان التوجه القومي الجاد للتنمية العربية يعضـــد ويقوي هذا الطابع المستقل.

«ولا تتحقق التنمية بالاعتماد على الخارج، أيا كان هذا الخارج، فالاعتماد الجماعي على النفس هـــو شرط ضروري لتحقيق التنمية، مع ما يستتبع ذلك من تنمية القدرات البشرية الذاتية وتوجيه عمليـــة الانتاج بما يفي الاحتياجات الفعلية للمجتمع».

«وبالطبع يبقى ان الهدف الكمي الرئيسي للتنمية هو اشباع حاجات البشر الاساسية من مأكـــل ومسكن ودواء، وتوفير تكافؤ الفرص في التعليم والعمل لكافة أفراد المجتمع».

«هذه هي المكونات الرئيسية الخمسة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة والتـــي يمكن ايجازها بالقول «ان التنمية العربية هي مشروع حضاري ينطلق من تراثه الاسلامي وأرضه العربيـــة، ويرتكز بشكل رئيسي على قواه الذاتية، موجها ثمار جهده لأوسع الفئات الجماهيرية ومنتهجا نهجـــا استقلاليا أصيلا، منفتحا على غيره من المشاريع الحضارية بشكل متكافىء ليساهم معها في تطوير الحضارة الانسانية» (الاسكوا، ١٩٨٥، ص ص ١-٣).

اذا كانت هذه هي ثوابت التنمية العربية التي يجب الاسترشاد بها عند التصدي للمشاكـــل التنموية، بما فيها مسألة انتقال العمالة العربية، فهل يساعد الواقع السياسي المُعاش للاسترشاد بهـــذه الثوابت ومقاربة الحل من منظور قومي مثلا؟

لقد أشرنا سابقا الى عدم الالتزام بالاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية والصادرة عن المجالس الوزارية العربية المتخصصة، كما أشرنا أيضا الى عدم الالتزام بميثاق العمل الاقتصادي القومي الصادر عن الملوك والرؤساء العرب، وبرأينا ان هذا يعكس بشكل واضح واقع التجزئة السياسية المُعاش. فالاتفاقات القومية لا ينظر لها الا من خلال المصلحة «القطرية» الضيقة، كما ان هذه المصلحة «الضيقة» هي المحك الفعلي للالتزام بأي قرار او توصية. وبالطبع ليس المطروح هنا تجاهل المصالح القطرية المشروعة، بل العكس هو الصحيح، اذ ان تحقيق التوجهات القومية يقتضي أساسا الأخذ بعين الاعتبار هذه المصالح. ولكن هناك فارق جوهري بين النظر الى المصالح القطرية من منظار التكامل او النظر اليها من منظار الانغلاق. وبرأينا ان التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة في أي من الاقطار العربية، لن تتحقق الا من منظور قومي كما أشرنا آنفا.

وهكذا فالمنطلقات هي قومية الاتجاه في حين ان التجزئة السياسية هي الواقع. وعلينا ان نأخذ بعين الاعتبار هذين الجانبين عند التقدم بأي اقتراحات عملية لتصحيح مسار انتقال العمالة العربية. فلا القفز فوق الواقع المجزّأ يجدي نفعا، اذ نتج عن ذلك كما رأينا سابقا، ان انتقلنا من المطالبة «من حرية الانتقال في البداية الى تنظيمه لاحقا الى ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعاون حوله حاليا» (ص ٢٥)، كذلك فان الانغلاق ضمن حدود القطر الواحد لا يجدي نفعا في ظل التكتلات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

ضمن هذا الاطار «القومي - القطري» نتقدم بالاقتراحات التالية، للمساهمة في تصحيح مسار انتقال العمالة العربية ولتعظيم فوائده على المستويات السياسية عامة والاجتماعية والاقتصادية بشكل خاص[1].

٢- الاقتراحات

(أ) على مستوى رصد الواقع

ان رصد الواقع بدقة هو الخطوة الاولى في طريق التعرف عليه أولا وتغييره ثانيا على ضوء الثوابت المقرة للتنمية. ويصعب تغيير الواقع بالاتجاه الصحيح اذا كنا نجهل خصائصه. ولقد أشرنا سابقا الى القصور الحاصل في معرفة الواقع، سواء من جراء عدم نشر المتوفر من البيانات، او من جراء الغياب شبه التام للمسوح المتخصصة حول الهجرة، او من جراء الصعاب المنهجية الخاصة المتعلقة بدراسة هذه الظاهرة. وعليه نقترح التالي:

---

(١) تُركِّز هذه المقترحات على تصحيح مسار انتقال العمالة العربية تحديدا ولا تتطرق بالتالي لتنمية القوى العاملة العربية عموما.

(١) نشر المتوفر من البيانات

لقد تزايد الاهتمام ببيانات السكان والقوى العاملة في الاقطار العربية المستقبلة للعمالة خاصة بعد منتصف السبعينات. ولقد أجرت هذه الاقطار مسوحا بالعينة للقوى العاملة سواء على المستوى الوطني او على مستوى القطاع الخاص المنظّم. كذلك أجرت هذه الاقطار، فيما عدا عُمان، تعدادات سكانية شملت المواطنين وغير المواطنين. وبالاضافة الى ذلك أنشأت هذه الاقطار مكاتب للتشغيل في وزارات العمل تعطي صورة، ولو مجتزأة، عن تطورات سوق العمل هناك.

وهكذا باتت هذه الاقطار تمتلك حداً أدنى من البيانات الاساسية الخاصة بالسكان والقوى العاملة والتي تساعد في فهم الواقع. غير ان المسألة الاساسية تكمن في عدم نشر هذه البيانات على نطاق واسع، وحتى في بعض الاحيان حصرها في المكاتب التي جمعتها وعدم تداولها من وزارة لأخرى، وعليه: يتوجب العمل على نشر هذه البيانات المتوفرة التي تتعلق بالخصائص الأساسية للسكان والقوى العاملة والتي ليس لها طابع السرية.

(٢) القيام بدراسات متخصصة حول الهجرة

اذا كانت البيانات الاساسية للسكان والقوى العاملة قد بدأت تظهر اكثر فأكثر في دول الاستقبال، وهي متوفرة بشكل مقبول في دول الارسال، الا ان هناك غياب شبه تام للمسوح الوطنية المتخصصة حول الهجرة. فهذه المسوح لم تظهر الا في ثلاثة اقطار فقط (مصر والاردن وتونس) وذلك منذ منتصف الثمانينات. وبالرغم من أهمية الهجرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية العربية ومن أهمية مصاحباتها، الا انها لم تحظ بالاهتمام الكافي، لا من قبل الهيئات الدولية والاقليمية المتخصصة، ولا حتى من قبل الدول المعنية نفسها، وما زالت الحاجة ماسة للاهتمام بظاهرة الهجرة والى القيام بالدراسات والمسوح المتخصصة حولها، على غرار الاهتمام الذي حظيت به الخصوبة على المستوى الدولي.

ونعود فنؤكد هنا على مناشدة الصناديق الدولية والاقليمية المتخصصة لتمويل الدراسات والمسوح المتخصصة حول الهجرة في الوطن العربي (Tabbarah, 1985, p. 10).

كذلك فإننا ندعو الجامعات ومراكز البحث العلمي للاهتمام بظاهرة الهجرة، والقيام بدراسات ومسوح متخصصة ومعمّقة حولها، وذلك على نطاق جغرافي مصغّر، كحي من احياء المدينة او قرية.

(٣) تحسين منهجية احصاءات الهجرة

لقد سبق وأشرنا الى بعض الصعوبات المنهجية المتعلقة بمسوح الهجرة، كصعوبة جمع البيانات عن المهاجر الغائب وصعوبة تعميم خصائص المهاجرين العائدين على المهاجرين وقت المسح. كذلك تمت الاشارة الى غموض المفاهيم الاحصائية المستخدمة في مكاتب التشغيل واختلافها من قطر لآخر (أذون

الاقامة وأذون العمل). وعليه لا بد من دعوة المنظمات الدولية والعربية المعنية، لتكثيف العمل لتطوير منهجية احصاءات الهجرة، وقد يشمل ذلك: التطوير النظري للمفاهيم المستخدمة وعقد الندوات التدريبية وندوات الخبراء في هذا المجال.

(ب) على مستوى الاقطار المرسلة

ما زال قرار الهجرة فرديا على المستوى العربي. فالمهاجر سعيا وراء الرزق هو الذي يتخذ القرار بنفسه، كما انه غالبا ما يبحث عن عمل في بلد الاستقبال بنفسه أيضا أو من خلال معارفه. كذلك يقوم هذا المهاجر بانفاق تحويلاته حسب حاجته وحاجة أسرته. ولا نرى في كل ذلك أي تدخل من قبل الاقطار المرسلة، بالرغم من أن المصاحبات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة تتعدى المهاجر نفسه لتصل الى قطاع عريض من مواطنيه. ومن هنا ينشأ الاشكال: القرار فردي والمصاحبات مجتمعية، وعليه فالمطلوب هو ايجاد الشكل المناسب للعلاقة بين المهاجر وبلده الاصلي.

وبالرغم من أهمية الهجرة بالنسبة لبلدان الارسال، الا انه ليس هناك اية علاقة فعلية تربط المهاجر بحكومته، فيما عدا المعاملات المتعلقة باصدار جواز السفر او تجديده. فبلدان الارسال لا تقدم تخفيضات في سعر تذاكر السفر للعمال المهاجرين مثلا، كما أنها لا تساعدهم في الحصول على عمل في بلدان الاستقبال. وتبدو تجربة مكتب التشغيل في تونس رائدة في هذا المجال، اذ يحاول هذا المكتب مساعدة العمالة التونسية المتوجهة الى الخليج.

وعليه فالاقتراح الموجه الى بلدان الارسال هو العمل على تقديم التسهيلات اللازمة للعمالة المهاجرة بما في ذلك تخفيض كلفة السفر والمساعدة في البحث عن العمل في بلدان الاستقبال، وكذلك الاستفادة من تجربة الحكومات الآسيوية في تسهيل هجرة عمالتها. ونعتقد ان للملحقين العماليين في سفارات الدول المرسلة في الخليج، دورا مهما في هذا المجال.

(ج) على مستوى الاقطار المستقبلة[1]

«(١) التجنيس الانتقائي للعرب الوافدين مقابل ضعف القاعدة البشرية

لقد سبق وأشرنا الى ان ضعف القاعدة البشرية المواطنة في الخليج وما يستتبع ذلك من قصور كمي لحجم القوى العاملة، يشكل نقطة الاختناق الاولى التي ستبقى ماثلة حتى مطلع القرن المقبل. واذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان معدلات نمو المواطنين من السكان في الخليج هي في أعلى مستوياتها، فهذا يعني ان معالجة هذا الضعف الكمي لن يتأتى من خلال الاعتماد على الذات الخليجية «بل على الذات العربية» حيث تتسع القاعدة البشرية، أي من خلال تجنيس قسم من الوافدين العرب.

---

(١) نورد هنا ما سبق وذكرناه في (القصيفي، ١٩٨٨. ص ص ٧٩-٨٢).

ان سياسة التجنيس المطروحة هنا هي من النوع الانتقائي التي يتوجب ان يتوافر لها العنصران التاليان: (أ) الجنسية العربية؛ (ب) المؤهل التعليمي العالي (ماجستير وما فوق).

وبالطبع يرتبط شرط الجنسية العربية بكون اقطار مجلس التعاون تشكل جزءا من الأمة العربية، وتجنيس العرب يحافظ على الطابع العربي لهذه الاقطار. اما شرط «المؤهل التعليمي العال» فيرتبط بسياسة «تخليج» القطاعات والمهن الحاكمة كما سنرى لاحقا.

وبالطبع يطرح هذا الاقتراح الكثير من الجدل[1]، غير ان واقعيته تكمن في انطلاقته من الواقع أولا، فضعف القاعدة البشرية الخليجية لا يختلف بشأنها اثنان، كما انه يرى في التجارب الدولية، امريكا واوستراليا وكندا...الخ، ما يشجع على القيام به، فضلا عن انه يجمع الى جانبه السياسي (الطابع العربي)، الجانب الاقتصادي (السيطرة على القطاعات والمهن الحاكمة).

(٢) <u>الهيمنة النوعية للمواطنين على القطاعات والمهن الحاكمة مقابل الاختلال البنيوي القطاعي والمهاري</u>

ان القصور الكمي للقوى العاملة المواطنة يمكن ان يجابه بسياستين: الاولى كما رأينا هي تجنيس انتقائي للقوى العاملة العربية عالية التأهيل، والثانية هي العمل على تأمين «الهيمنة» النوعية للقوى العاملة المواطنة في القطاعات والمهن الحاكمة. ويجب ان تترافق هاتان السياستان جنبا الى جنب.

والمطلوب هنا تحديد القطاعات الحاكمة أولا، وتحديد من ثم نسبة الحد الأدنى للمواطنين الناشطين بمن فيهم المتجنسين الذين يجب توافرهم في كل من هذه القطاعات. فهل يُعقل مثلا ان يكون وجود الناشطين من المواطنين رمزيا في قطاعات «انتاج النفط الخام والغاز الطبيعي» و«انتاج وتوزيع الكهرباء والمياه» و«المؤسسات المالية»...الخ. وعليه فالمطلوب هنا هو توازن في توزيع القوى العاملة المواطنة على القطاعات الحاكمة بالدرجة الاولى. ذلك ان التوازن العام على مستوى جميع القطاعات غير ممكن أصلا، نتيجة ضعف القاعدة البشرية المواطنة، حتى لو تم التطبيق الجاد لسياسة التجنيس.

بعد تحديد نسبة الحد الأدنى لوجود المواطنين الناشطين في القطاعات الحاكمة، يجب اعدادهم لمزاولة المهن الحاكمة ضمن القطاعات المحددة، أي المهن ذات التأهيل العالي من مستوى خريجي كليات المجتمع/المعاهد فأعلى. وهنا أيضا فالمطلوب هو توازن مهاري معين، توازن في المهارات الحاكمة وليس في جميع المهن والمهارات، توازن يأخذ بعين الاعتبار ضعف القاعدة البشرية الخليجية وتوافر الموارد المالية. وعليه فإن سياسات التعليم والتدريب يجب ان تركز على اعداد المواطنين من ذوي الاختصاصات العالية، علماً أنه يمكن استقدام العمالة الماهرة وشبه الماهرة من بقية الاقطار العربية كما سنرى أدناه.

---

(١) «اما مبدأ التجنيس للعمالة العربية الوافدة، فهو مبدأ مأخوذ به بالفعل في بعض دول الخليج، وأتمنى ان يطرح مثل هذا الموضوع الحساس باسلوب مناسب بعيدا عن الاحراج متوخيا تجنيب تصعيد المخاوف والهواجس من قبل الدول المستقبلة للعمالة. فلقد كان مجلس التعاون الخليجي دائما وسيبقى ذا تواجه قومي في مثل هذه المسائل وان كان ذلك بدرجة اقل مما تبتغيه الدول العربية المرسلة للعمالة» (الجلال، ١٩٨٦. ص ١٣٤).

(٣) تعظيم الاستفادة من احتياطي القوى العاملة العربية مقابل استقدام العمالة الاجنبية

ان الطابع القومي للتنمية العربية في الخليج يستتبع الاستفادة من احتياطي القوى العاملة في بقية الاقطار العربية ذات الوفرة السكانية. فالانتقال الحالي للقوى العاملة فيما بين الاقطار العربية يتم اساسا خارج أي تنظيم قومي او حتى ثنائي، وما زال القرار الفردي للعامل المنتقل هو أساس الموقف.

ونظرا الى ضعف القاعدة البشرية الخليجية، ولسياسة توجيه القوى العاملة المواطنة نحو الاختصاصات عالية التأهيل، يصبح من الضروري الاستعانة بالقوى الماهرة وشبه الماهرة من بقية الاقطار العربية، وعليه يمسي دعم مراكز التدريب المهني في الاقطار العربية المرسلة وترشيد انتقال الايدي العاملة الى الاقطار المستقبلة والحد من استقدام العمالة الاجنبية، من متطلبات التنمية في الخليج.» (القصيفي، ١٩٨٨، ص ص ٧٩-٨٢).

(د) على المستوى القومي

لقد كشفت مراجعة الواقع عن ثغرات اساسية في مجال الاتفاقات الخاصة بانتقال العمالة العربية. فهناك أولا على الصعيد السياسي النظر الى الاتفاقات القومية من زاوية قطرية بحتة وعدم احترام الكلمة المكتوبة. اما على المستوى الفني فهناك ضعف الاجهزة القطرية التي عجزت عن تلبية المتطلبات الفنية للاتفاقات، كما هناك غلبة الطابع البحثي على حساب الطابع الاجرائي للمؤسسات العربية. ضمن هذا الاطار نتقدم بالاقتراحات التالية:

(١) تنفيذ الاتفاقات المعقودة

لا بد قبل كل شيء من احترام ما يتم الاتفاق عليه والعمل الجاد على تنفيذه. فليس هناك أية قيمة للاتفاقات اذا لم توضع موضع التنفيذ. كما ان هذه الاتفاقات يجب ان تعكس المصلحة المشتركة لكافة الاطراف الموقعة، وان تصاغ على قاعدة من التفهم والتفاهم. وعليه لا بد من «التصميم على احترام قدسية الكلمة المكتوبة وخاصة المقننة منها وهو موقف سياسي واخلاقي بالدرجة الاولى، ويدخل في هذا الاعتبار تحييد العمل الاقتصادي والاجتماعي عن المجال السياسي اذا بدا تناقض بين المجالين» (مسلم، ١٩٨٦، ص ١١٥).

(٢) تعزيز أجهزة التشغيل

ان تعزيز أجهزة التشغيل في الاقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة هو شرط ضروري، وليس كاف، لتنفيذ الاتفاقات العربية. وليس هناك من منطق في الزام الدول بتنفيذ اجراءات لا تقوى عليها. واننا نرى ان تعزيز القدرات الاحصائية والتخطيطية لوزارات العمل هو المنطلق الصحيح لتنظيم انتقال العمالة العربية.

«النظر في وضع استراتيجية متكاملة وشاملة للاستخدام بكافة أبعاده على المستوى العربي. ويمكن ان تكون هذه الاستراتيجية ذات شقين: تهدف من جانب الى مساعدة الدول في حل مشاكلها التي تواجهها في الداخل في مجال الاستخدام، وهي مشاكل قد تختلف بين بلد وآخر وفقا للظروف الداخلية لكل بلد، ومن جانب آخر تحقق في المستقبل التكامل المنشود في مجال سياسات الاستخدام في جميع اقطار الوطن العربي (الجميري، ١٩٨٦، ص ٨٧).

(٣) اضفاء الطابع الاجرائي على المؤسسات العربية

لقد سبق وأشرنا الى ان الطابع البحثي هو الذي يميز بعض المؤسسات العربية المعنية بانتقال العمالة العربية، وان هذه المؤسسات لم تعط الصلاحيات اللازمة لنقل العمالة العربية من قطر لآخر. ويمكن في هذا المجال اقتراح تطوير صلاحيات المؤسسة العربية للتشغيل بحيث تتولى، الى جانب مهامها البحثية، مهام تنفيذ نقل العمالة في الواقع. كذلك يمكن في هذا المجال اقتراح انشاء مؤسسة عربية مختلطة، تشترك في ملكيتها جهات رسمية (حكومات او الجامعة العربية او منظمة العمل العربية) والقطاع الخاص وتتولى المهام العملية.

لقد عرضنا أعلاه بعض الاقتراحات التي نراها مهمة لتصحيح مسيرة انتقال العمالة العربية. ولقد انطلقنا في ذلك من ثوابت التنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية الشاملة، وخاصة من طابعها القومي. كذلك انطلقنا من واقع التجزئة السياسية المُعاش، وحاولنا التوفيق بين الطموحات القومية وبين الهموم القطرية. ولا نخال ان مثل هذه المهمة سهلة التنفيذ، وستبقى التحدي الماثل أمام أي باحث جاد في قضايا التكامل الاقتصادي العربي. على كل يجب ان نتذكر ان للمجتهد أجرين ان أصاب وأجراً ان لم يصب.

المراجـــع

١- ابراهيم، محسن خليل، ١٩٨٣. حول تجربة العراق في العمالة الوافدة. في: ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. الكويت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

٢- الامم المتحدة، ١٩٨١. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج. قسم السكان في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (اكوا)، المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا (قبرص)، ١١-١٦ ايار/مايو ١٩٨١ (E/ECWA/POP/CONF.4/WP.27).

٣- تعقيب الجلال، عبد العزيز على «التعاون العربي في مجال تنقل القوى العاملة العربية»، في: العائدون من حقول النفط (عمان، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧)، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ص ١٢٢-١٢٥.

٤- تعقيب الجيري، احمد عتيق على «الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل»، في العائدون من حقول النفط (عمان، منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية (٧)، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)، ص ص ٧٩-٨٨.

٥- جامعة الدول العربية، ١٩٨٠. ميثاق العمل الاقتصادي القومي. الامانة العامة، مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، عمان، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠.

٦- .....، ١٩٨٢، استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: منطلقاتها ... اولوياتها ... برامجها ... آلياتها. تونس: الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. (وثائق اقتصادية، رقم ١).

٧- .....، ١٩٨٤. إعلان مبادىء بشأن تنقل القوى العاملة العربية. تونس: الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية.

٨- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، د. ت. (أ). تحديث نتائج مسح العاملين العرب في القطاع الاشتراكي لسنة ١٩٨٣. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

٩- .....، د. ت. (ب). تحديث نتائج مسح العاملين الاجانب في القطاع الاشتراكي لسنة ١٩٨٣. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

١٠- .....، د. ت. (ج). تحديث نتائج مسح العاملين في القطاعين الاشتراكي والمختلط كما في ١٩٨٨/١/١. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

١١- .....، ١٩٧٨. التعداد العام للسكان ١٩٧٧. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

١٢- .....، ١٩٨٨ (أ). التعداد العام للسكان ١٩٨٧. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

١٣- .....، ١٩٨٨ (ب). المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٨٨. بغداد: الجهاز المركزي للاحصاء.

١٤- زغلول، اسماعيل سعيد، ١٩٨٤. تحويلات الاردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الاردني. عمان: البنك الاردني المركزي، دائرة الابحاث والدراسات.

١٥- زلزلة، عبد الحسن، ١٩٧٧. العمل العربي المشترك والاعتماد على الذات، نموذج تنامي الاعتماد على النفط لا على النفس. في: الحلقة النقاشية السنوية التاسعة، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ - نيسان/ابريل ١٩٨٦. الكويت: دار الشباب للنشر.

١٦- السالم، فيصل وظاهر، احمد حجال، د. ت. العمالة في دول الخليج العربي، دراسة ميدانية للوضع العام. الكويت: منشورات ذات السلاسل.

١٧- سعد الدين، ابراهيم وعبد الفضيل، محمود، ١٩٨٣. انتقال العمالة العربية، المشاكل - الآثار - السياسات. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٨- شقير، محمد لبيب، ١٩٨٦. الوحدة الاقتصادية العربية، تجاربها وتوقعاتها. الجزء الاول. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

١٩- عبد الجابر، تيسير، ١٩٨٦. الموقف الراهن لتبادل العمالة في الوطن العربي واحتمالات المستقبل. في: العائدون من حقول النفط، عمان، ٢٦-٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦. عمان: منتدى الفكر العربي. (سلسلة الحوارات العربية (٧)).

٢٠- فارس، محمد الامين، ١٩٨٣. التعاون العربي في الحد من العمالة الاجنبية. في: ندوة العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي، الكويت، كانون الثاني/يناير ١٩٨٣. الكويت: مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط بالكويت.

٢١- فرجاني، نادر، ١٩٨٣. الهجرة الى النفط، أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٢- .....، ١٩٨٦. آثار التغيرات في سوق النفط على التشغيل في البلدان العبية النفطية. طنجة: المؤسسة العربية للتشغيل.

٢٣- .....، ١٩٨٨. سعيا وراء الرزق، دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الاقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٤- القصيفي، جورج، ١٩٨٨. نحو سياسة لتنمية القوى العاملة المواطنة في مجلس التعاون الخليجي. المستقبل العربي (بيروت)، السنة ١١، ع ١١٤، آب/اغسطس، ص ص ٦١-٩٤.

٢٥- الكواري، علي خليفة، ١٩٨٥. نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، «الملامح لاستراتيجية التنمية في اطار اتحاد اقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الاقطار العربية». بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

٢٦- مسلم، عبد الحسين، ١٩٨٦. التعاون العربي في مجال تنقل القوى العاملة العربية. في: العائدون من حقول النفط، عمان، ٢٦-٢٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦. عمان: منتدى الفكر العربي. (سلسلة الحوارات العربية (٧)).

٢٧- مكتب المتابعة، مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، ١٩٨٧. ظاهرة المربيات الاجنبيات، الاسباب والآثار. في: سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (١٠). المنامة.

٢٨- منظمة العمل العربية، ١٩٨٤. اتفاقيات وتوصيات العمل العربي حتى آذار/مارس ١٩٨٣. بغداد: مكتب العمل العربي.

٢٩- .....، ١٩٨٦. نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي. في: مؤتمر العمل العربي، الدورة الرابعة عشرة، بغداد، ٤-١٣ آذار/مارس ١٩٨٦. الكويت: مؤسسة الخليج للطباعة والنشر.

٣٠- المؤسسة العربية للتشغيل، ١٩٨٣. المؤسسة العربية للتشغيل، نشأتها، أهدافها ووسائلها، أجهزتها واختصاصاتها، مشاريعها. طنجة.

٣١- Kossaifi, George, 1989. "L'Enjeu Demographique en Palestine". in: Les Palestiniens de L'Interieur, Revue d'Etudes Palestiniennes. Washington D.C.: Institut des Etudes Palestiniennes.

٣٢- Royal Scientific Society, 1983. Workers Migration Abroad, Socio-Economic Implications for Household in Jordan. Amman: RSS, Economic Department.

-٣٣ Serageldin, I. et. al., 1981. Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa. Washington D.C.: world Bank.

-٣٤ ....., Sherbiny, N.A. and Serageldin, M.I., 1984. Saudis in Transition, The Challenges of a Changing Labour Market. New York: Oxford University Press. (for the World Bank).

-٣٥ Tabbarah, Riad, 1985. Demo-Economic Consequences of International Migration. in: International Population Conference, Florence, June 1985. Liege: International Union for the Scientific Study of Population.

الجدول ١- مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة المواطنة وغير المواطنة حسب بلد الاقامة ١٩٧٥-١٩٩٠

(الارقام المطلقة بالالاف وهي لمنتصف العام)

بلد الاقامة / السنة الجنسية	١٩٧٥				١٩٨٠			
	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع	المواطنون	غير المواطنين	المجموع	نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات العربية المتحدة	٤٤ر٧	٢٣٤ر١	٢٧٨ر٨	٨٤ر٠	٥٣ر٩	٤٧٠ر٨	٥٢٤ر٧	٨٩ر٨
البحرين	٤٥ر٨	٣٨ر٧	٨٤ر٥	٤٥ر٨	٥٩ر٣	٧٨ر٢	١٣٧ر٥	٥٦ر٩
المملكة العربية السعودية	١٠١٠ر٧	٤٧٤ر٧	١٤٨٥ر٤	٣٢ر٠	١٢٣٠ر٣	١٧٣٤ر١	٣٩٥٤ر٤	٥٨ر٧
عمان	٨٨ر٩	١٠٣ر٢	١٩٢ر١	٥٣ر٧	١١٩ر٤	١٧٠ر٥	٢٨٩ر٩	٥٨ر٨
قطر	١١ر٧	٥٧ر٠	٦٨ر٧	٨٣ر٠	١٤ر٧	١٠٦ر٣	١٢١ر٠	٨٧ر٩
الكويت	٩٣ر٤	٢١٧ر٦	٣١٠ر٠	٧٠ر٢	١٨٠ر٥	٣٩٢ر٦	٥٠١ر١	٧٨ر٣
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	١٣٩٤ر٢	١١٢٥ر٣	٢٤١٩ر٥	٤٦ر٥	١٥٧٦ر١	٣٩٥٢ر٥	٤٥٢٨ر٦	٦٥ر٢

المصدر: تقديرات الكاتب بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

الجدول ١- (تابع)

(الأرقام المطلقة بالالاف وهي لمنتصف العام)

السنة الجنسية / بلد الاقامة	١٩٨٥ المواطنون	١٩٨٥ غير المواطنين	١٩٨٥ المجموع	١٩٨٥ نسبة غير المواطنين الى المجموع	١٩٩٠ المواطنون	١٩٩٠ غير المواطنين	١٩٩٠ المجموع	١٩٩٠ نسبة غير المواطنين الى المجموع
الامارات العربية المتحدة	٧١ر٨	٧٤٦ر٦	٨١٨ر٤ (١)	٩١ر٣	٩٥ر٦	٥٨٧ر٠	٦٨٢ر٦	٨٦ر٠
البحرين	٧٢ر٨	١٠٠ر٥	١٧٣ر٣	٥٨ر٠	٨٩ر٤	٨١ر٠	١٧٠ر٤	٤٧ر٥
المملكة العربية السعودية	١٤٤٠ر١	٢٦٦١ر٨	٤١٠١ر٩	٦٤ر٩	١٦٩٩ر٥	٢٠٩١ر٤	٣٧٩٠ر٩	٥٥ر٣
عمان	١٤٩ر٨	٣٣٥ر٧	٤٨٥ر٥	٦٩ر١	١٨٧ر٩	٢٤٦ر٠	٤٣٣ر٩	٥٦ر٧
قطر	١٧ر٧	١٥٥ر٦	١٧٣ر٣	٨٩ر٨	٣١ر٣	١٢٢ر٣	١٤٣ر٦	٨٥ر٣
الكويت	١٢٧ر٣	٥٥١ر٧	٦٧٨ر٩	٨١ر٣	١٤٩ر١	٤٣٣ر٥	٥٨٣ر٦	٧٤ر٧
مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	١٨٧٩ر٤	٤٥٥١ر٩	٦٤٣١ر٣	٧٠ر٨	٢٣٤٣ر٨	٣٥٦١ر٣	٥٨٠٤ر٠	٦١ر٤

ملاحظة عامة: تختلف التقديرات اعلاه عن تقديرات سابقة للكاتب وخاصة بالنسبة للعربية السعودية وعُمان. ففي العربية السعودية تم الاستناد الى حجم قوة العمل غير المواطنة التي وفرَّها تعداد ١٩٧٤ والى حجم قوة العمل المواطنة كما ورد لعام ١٩٧٥ في: (I. A. Sirageldin, N.A. Sherbiny an M. I. Serageldin, 1984. p.32)، أما في عُمان فقد تم الاستناد الى حجم قوة العمل المواطنة لعامي ١٩٧٥ و١٩٨٥ ولقوة العمل غير المواطنة لعام ١٩٧٥، كما وردت في: I. Serageldin and others, 1981

(١) تشير بيانات تعداد ١٩٨٥ التي نشرت مؤخراً، ان اجمالي القوة العاملة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ بلغ ٦٨٣٨٢٥. وهذا يعني ان حجم غير المواطنين المقدر اعلاه هو متحيز للأعلى، ويمكن تقديره بحوالي ٥٠٠ر٠ ألفاً بدلاً من ٧٩٦ر٦ ألفاً. وعليه فأن نسبة غير المواطنين الى مجموع القوة العاملة هي ٧٣ر١ في المائة بدلاً من ٩١ر٣ في المائة.

المصدر: (أ) تقديرات الكاتب بالاستناد الى المسوحات والتعدادات الرسمية.

(ب) (I. Sirageldin, N. A. Sherbiny and M. I. Serageldin, 1984. p.32)

(ج) (I. Serageldin and others, 1981)

الجدول ٣- العراق: القوى العاملة غير العراقية حسب الجنس، ١٩٧٧- ١٩٨٨

	ذكور	إناث	مجموع
تعداد ١٩٧٧			(٩٦ ألفا)(١)
العاملون في القطاع الاشتراكي ١٩٨٣(أ)	١٣٤٠٧٤	٣٥٣٣	١٣٧٦٠٧
تعداد ١٩٨٧			(٢٦٥ ألفا)(٢)
العاملون في القطاعين الاشتراكي والمختلط ١٩٨٨(ب)	٣٢٣٤٨	٢٢٥٣	٣٤٦٠١

المصدر:

- تقديرات الكاتب إستناداً الى التعدادات الرسمية.

(أ) - الجمهورية العراقية، د.ت. (أ)، ص ١٨.
- الجمهورية العراقية، د.ت. (ب)، ص ٣٠.

(ب) - الجمهورية العراقية، د.ت. (ج)، ص ٤٠.

(١) بلغ حجم السكان (١٠ سنوات فأكثر) ٨١٠ ٦٧٣ ٧ في تعداد ١٩٧٧ (الجمهورية العراقية، ١٩٧٨. ص ٣٤)، كما بلغ حجم العراقيين منهم ٢٥٣ ٥٥٥ ٧ (المصدر نفسه. ص ص ٣١-٣٣)، مما يعني ان حجم غير العراقيين (١٠ سنوات فأكثر)، في تاريخ التعداد، كان ٥٥٨ ١١٧؛ وعلى افتراض ان معدل النشاط المصحح كان في حدود ٨٢ في المائة، فهذا يعني حجما لقوة العمل غير العراقية بحدود ٩٦ ألفاً.

(٢) بلغ مجموع سكان العراق، حسب تعداد ١٩٨٧، ١٩٩ ٣٣٥ ١٦ (الجمهورية العراقية، ١٩٨٨(أ). ص ٧٤)، كما بلغ حجم العراقيين منهم ٤٣٥ ٩٣٠ ١٥ (المصدر نفسه. ص ص ٣١١-٣١٧)، وعليه فان حجم غير العراقيين حسب التعداد يكون ٧٦٤ ٤١٤. وعلى افتراض معدل للنشاط الخام يبلغ ٦٤ في المائة، وهو من أعلى المعدلات المشاهدة في الخليج، فهذا يعني ان حجم قوة العمل غير العراقية كان في حدود ٢٦٥ ألفاً في تاريخ التعداد.

الجدول ٣- مصر: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح والمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل الهجرة

السنة / المهنة	مسح ١٩٨٥ (١) المهاجرون وقت المسح	مسح ١٩٨٥ (١) المهاجرون العائدون	مسح ١٩٨٥ (١) غير المهاجرين	مسح ١٩٨٧ (٢) المهاجرون وقت المسح	مسح ١٩٨٧ (٢) المهاجرون العائدون	تعداد ١٩٧٦ (٣) الناشطون (١٠ سنوات فأكثر)	مسح ١٩٨٤ (٤) الناشطون (١٢- ٦٤ سنة)
المهن الفنية والعلمية	١٣ر٣	١٦ر٨	١٣ر٦	٣٦ر٥	٢٤ر٦	٧ر٥	١١ر٣
المديرون والاداريون	٠ر٣	٠ر٦	١ر٤	٠ر٥	١ر٤	١ر١	١ر٧
الأعمال الكتابية	٧ر٥	٥ر٩	١١ر٦	٧ر١	٥ر٠	٧ر٣	٨ر٥
أعمال البيع	٢ر٣	٣ر٥	٦ر٩	٣ر١	٤ر٣	٦ر٥	٦ر٠
العاملون بالخدمات	٤ر٧	٤ر٣	١٠ر٤	٣ر٣	٣ر٣	٨ر٥	٧ر١
الزراعة وتربية الحيوانات	٤١ر١	٣٤ر٩	٣٢ر٠	٣٠ر٣	٣٠ر٤	٤٢ر٠	٣٧ر٥
عمال الانتاج	٣١ر٠	٣٤ر١	٢٤ر٠	٢٧ر٣	٣٠ر٦	٢١ر٣	٢١ر٣
غير مبين	-	-	-	٢ر٠	٠ر٤	٥ر٨	٦ر٧
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر:

١- فرجاني، ١٩٨٨. ص. ٩٥.

٢- مصر، د.ت.(ج). ص. ٤٦ و ص. ٦٨.

٣- مصر، د.ت.(أ). ص.ص. ١٩٦- ٢٠٨.

٤- مصر، د.ت.(ب). ص.ص. ٤٢- ٤٩.

الجدول ٤- الأردن: التوزيع النسبي للمهاجرين العائدين حسب المهنة قبل وأثناء الهجرة وبعد العودة

المهنة	مسح ١٩٨٠(١)			تعداد ١٩٧٩(٢)
	قبل الهجرة	أثناء الهجرة	بعد العودة	الناشطون اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر)
المهنيون والفنيون	١٧ر٥	٣٦ر٩	٢٨ر٥	١٣ر١
الاداريون	-	-	-	١ر٧
الكتبة	١٠ر٦	٨ر٨	٧ر٦	٦ر٦
عمال البيع	٥ر١	٤ر٦	٩ر٩	٨ر٠
عمال الخدمات	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٢	٦ر٣
الزراعة والصيد	١ر٢	١ر١	١ر١	١١ر٧
عمال الانتاج	٣٣ر٨	٣٩ر٢	٣٥ر٩	٥٢ر٦
غير مبين	٣٩ر٣(أ)	٧ر٠(ب)	١٤ر٨(ج)	٠ر٠
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
الأرقام المطلقة	٦٠٦	٦٣٥	٦٣٥	٣٦٧٠٩٩

المصدر:

١- RSS, 1983. p.75.
٢- المملكة الأردنية الهاشمية، د.ت. ص ص. ١٤٠- ١٥٧.

(أ) منهم ٧ر٤ في المائة في القوات المسلحة و ٢١ر٠ في المائة بدون إجابة.
(ب) منهم ٥ر٧ في المائة في القوات المسلحة.
(ج) منهم ٣ر٩ في المائة في القوات المسلحة و ٩ر٠ في المائة بدون إجابة.

الجدول ٥- مصر: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح وللمهاجرين العائدين حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	مسح ١٩٨٥ (١)			مسح ١٩٨٧ (٢)		تعداد ١٩٧٦ (٣)	مسح ١٩٨٤ (٤)
	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	الناشطون (١٠ سنوات فأكثر)	الناشطون (١٢-٦٤ سنة)
أمي	٣٥ر٤	٣٧ر٧	٤٤ر٩	٣١ر٠	٣٤ر٤	٥٥ر٤	٥٠ر٠
يقرأ ويكتب	١٨ر٣	١٨ر٧	١٤ر٩	١٢ر٧	١٦ر٨	٢٦ر٨	٢٠ر٥
إبتدائي	٥ر٧	٦ر٨	٧ر٦	٦ر٩	٥ر٣	٦ر٣	٤ر٧
إعدادي	٤ر٣	٣ر٠	٤ر٦	-	-	٦ر١	١٤ر٣
ثانوي	٢٢ر٥	١٧ر٥	١٦ر٠	٢٥ر٧	٢٣ر٦	٠ر٥	٣ر٧
جامعي فأعلى	١٣ر٩	١٦ر٣	١٢ر٠	٢٣ر٧	١٩ر٩	٤ر٠	٧ر٩
غير مبين	-	-	-	-	-	٩ر	٠ر٠
المجمـــوع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
متوسط سنوات الدراسة	٧ر٣	٧ر٠	٦ر١	٨ر٨	٧ر٩	٣ر٢	٤ر٧

المصدر:

١- فرجاني، ١٩٨٨. ص. ٩٠.

٢- مصر، د.ت. (ج). ص. ٤٤ و ص. ٦٥.

٣- مصر، د.ت. (أ). ص.ص. ١٤٥- ١٤٦.

٤- مصر، د.ت. (ب). ص.ص. ٢٦- ٣٣.

الجدول ٦- الأردن: التوزيع النسبي للمهاجرين وقت المسح وللمهاجرين العائدين حسب المستوى التعليمي، ١٩٨٠

المستوى التعليمي	مسح ١٩٨٠(١)		تعداد ١٩٧٩(٢)
	المهاجرين وقت المسح	المهاجرون العائدون	(القوى العاملة ١٥ سنة فأكثر)
أمي	٢ر٧	١٠ر٦	٣٩ر٤
ابتدائي	٢٦ر٥	٢٧ر٥	٣٥ر٩
ثانوي	٢٢ر٨	١٤ر٢	١١ر٠
مهني	١٧ر٥	١٥ر٣	-
جامعي	٣٠ر٤	٣٢ر٩	١٣ر٧
غير مبين	١ر٠	٠ر٠	٠ر٠
المجموع	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
متوسط سنوات الدراسة	١٣ر٢	١٢ر٣	٧ر٦
الارقام المطلقة	٥٦٥	٥٢٩	٣٦٧٠٩٩

المصدر:

١- RSS, 1983. p.44

٢- المملكة الأردنية الهاشمية، د.ت. ص.ص. ٤١٣-٤٤٧.

الجدول ٧- مجلس التعاون الخليجي: نسبة العمالة المواطنة الى مجموع الناشطين حسب المهنة في بعض الاقطار المختارة

المهنة	القطر السنة	الكويت ١٩٨٥	السعودية ١٩٨١	الامارات العربية المتحدة ١٩٨٠
المهن العلمية والفنية		٢٣ر٨	٣٨ر٥	٥ر٨
المشتغلون بالعلوم الطبيعية والمرتبطون بهم		٢٦ر٧	٣٠ر٧	٢ر٨
المهندسون والمعماريون والمرتبطون بهم		١٤ر٣	١٢ر٩	١ر٣
الاطباء وأطباء الاسنان والبيطريون والمرتبطون بهم		١٦ر٦	١٥ر٨	٤ر٦
المتخصصون بالرياضايات وتحليل الانظمة والاقتصاديون والمحاسبون والمرتبطون بهم		١٦ر٦	...	١ر٨
المدرسون		٣٣ر٨	٦١ر٥	٨ر٧
الاداريون		٣٧ر٧	٥٥ر٦	٣٠ر٨
المديرون الاداريون في الحكومة		٩٤ر٥	...	٧٣ر٤
مديرو الاعمال في المؤسسات الخاصة والعامة		٣٣ر٣	...	١٤ر٣
الكتبة والمرتبطون بهم		٤١ر٢	٦٥ر٨	١٦ر٧
الموظفون التنفيذيون في الحكومة		٨٧ر١	...	٥٠ر٥
المشرفون على الاعمال الكتابية		٥٨ر٣	..	٣٣ر٨
المختزلون والطباعون والمثقبون		١٥ر٥	..	٢ر٢
المشتغلون بالنقل والمواصلات		٣٣ر٦	٧٦ر٩	١٦ر٣
المشتغلون بالخدمات		٢١ر٥	٥٦ر٨	١٧ر٨
رجال المطافىء ورجال الشرطة والحراس		٩٣ر٤	٩٠ر٦	٤١ر٧
المهن الزراعية		٣٠ر٤	٩١ر٥	١٨ر٥
المزارعون ومديرو الزراعة والمشرفون عليها		٧٦ر٨	...	٨٣ر٣
العمال والمشتغلون بالانتاج		٤ر٧	٣٠ر١	٤ر٠
مشرفو الانتاج ورؤساء العمال		٧ر١	٣٣ر٠	٩ر٧
عمال تجهيز الخشب وصناعة منتجات الورق		٥ر٥	...	٥ر٣
صانعو المواد الغذائية والمشروبات		٠ر٦	...	١ر٧
الخياطون وصانعو الملابس وعمال التطريز		٢ر٠	...	١ر١
نجارو الاثاث وعمال تشغيل الاخشاب		٣ر١	...	٢ر٧
الكهربائيون ومشغلو محطات الاذاعة والسينما		٦ر٨	...	٢ر٩
برادو الادوات الصحية والانابيب وعمال الانشاءات المعدنية		٢ر١	...	١ر٤
غير مبين		٠ر٠	٣٦ر٧	٣٥ر٨
المجموع		١٨ر٧	٤٩ر٤	٩ر٨١

المصدر: الاسكوا، قاعدة بيانات القوى العاملة في الـ العربي.

الجدول ٨- تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية في بعض الاقطار العربية المرسلة للعمالة، ١٩٧٥-١٩٨٧

(مليون دولار امريكي)

القطر	السنة	تحويلات العاملين	نسبة التحويلات المئوية الى: الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التحويلات المئوية الى: الصادرات السلعية والخدمية
اليمن الديمقراطية	١٩٧٥	٦١ر٩	٢٣ر٦٩	٣٦ر٠٧
	١٩٧٦	١٢٠ر٨	٣٨ر٧٧	٦٨ر١٦
	١٩٧٧	١٨٤ر٧	٤٧ر٥٠	١٠٢ر٢٤
	١٩٧٨	٢٥٧ر٧	٥٥ر٥٩	١٣٤ر٤٤
	١٩٧٩	٣١٦ر٨	٥٨ر٨٦	٦٨ر٠٥
	١٩٨٠	٣٥٢ر٣	٥٢ر٧٧	٤٥ر٣٢
	١٩٨١	٤٠٩ر٤	٥٣ر٩٥	٦٧ر٤٠
	١٩٨٢	٤٧٤ر٥	٥١ر١٧	٥٩ر٦٨
	١٩٨٣	٤٩٠ر٨	٤٨ر٣١	٧٢ر٨٥
	١٩٨٤	٥٠٥ر٥	٤٦ر٧٠	٧٨ر٣٤
	١٩٨٥	٤٢٩ر١	٤٠ر١٢	
	١٩٨٦	٣٩٤ر١	٣٢ر٧١	
	١٩٨٧	٣٠٤ر٩		
مصر	١٩٧٥	٣٦٥ر٥	٢ر٧٣	١٥ر٠٨
	١٩٧٦	٧٥٥ر١	٤ر٤١	٢٨ر٥٧
	١٩٧٧	٩٢٨ر٢	٤ر٤٢	٣٠ر٤٨
	١٩٧٨	١ ٧٧٢ر٨	٧ر٠٩	٣٥ر٦٧
	١٩٧٩	٢ ٢١٣ر٢	١٢ر٢٩	٤٦ر٢٦
	١٩٨٠	٢ ٦٩٥ر٥	١٢ر١٤	٤٣ر٦٦
	١٩٨١	٢ ١٨١ر٤	٨ر٩٠	٢٨ر٧٧
	١٩٨٢	٢ ٤٣٨ر٨	٨ر١٨	٣٠ر٣٩
	١٩٨٣	٣ ٦٦٥ر٦	١٠ر٣٣	٤١ر٦٦
	١٩٨٤	٣ ٩٦٢ر٧	٩ر٧٠	٤٣ر٥٤
	١٩٨٥	٣ ٢١١ر٥	٦ر٥٧	٣٤ر٠٧
	١٩٨٦	٢ ٥٠٥ر٩	٤ر٥٩	٢٩ر٠٧
	١٩٨٧			
الأردن	١٩٧٥	١٦٦ر٧	١٧ر٠١	٤٤ر٦٦
	١٩٧٦	٤١٠ر٨	٣٢ر٣٥	٧٤ر٥٦
	١٩٧٧	٤٦٩ر٩	٣٠ر٠٩	٦٧ر٨٥
	١٩٧٨	٥٢٠ر٠	٢٥ر١٣	٦٠ر٠٣
	١٩٧٩	٦٠٠ر٥	٢٣ر٩٥	٥٣ر١٠
	١٩٨٠	٧٩٤ر٥	٢٤ر٠٦	٥٠ر٥٢
	١٩٨١	١ ٠٣٢ر٥	٢٩ر٢٨	٥٤ر١٢
	١٩٨٢	١ ٠٨٤ر٠	٢٨ر٩١	٥٧ر١٨
	١٩٨٣	١ ١٠٩ر٩	٢٨ر٣٢	٦٣ر٢٣
	١٩٨٤	١ ٢٣٥ر٦	٣١ر٦٧	٦٣ر٨٦
	١٩٨٥	١ ٠٢١ر٨	٢٥ر٠٧	٥١ر٧٥
	١٩٨٦	١ ١٨٥ر٣	٢٥ر٢٩	٦٥ر٧٩
	١٩٨٧	٩٣٧ر٢	١٨ر٨٣	٤٢ر١٣

الجدول ٨ (تابـــع)

(مليون دولار امريكي)

القطـــر	السنة	تحويـــلات العامليـن	نسبة التحويلات المئوية الى: الناتج المحلي الاجمالي	الصادرات السلعية والخدميـة
سـورية	١٩٧٥	٥٢ر٢	٠ر٩٤	٤ر٣٨
	١٩٧٦	٥٣ر١	٠ر٨٣	٤ر٢٤
	١٩٧٧	٩٢ر٢	١ر٣٤	٧ر٣٨
	١٩٧٨	٦٣٦ر٠	٧ر٧١	٥١ر٩٢
	١٩٧٩	٩٠١ر٨	٩ر٠٨	٤٧ر٤٦
	١٩٨٠	٧٧٣ر١	٥ر٩٢	٣٢ر٤٧
	١٩٨١	٤٣٦ر٣	٢ر٦٠	١٦ر٦٤
	١٩٨٢	٤١٠ر٧	٢ر٣٤	١٦ر٨٤
	١٩٨٣	٣٨٧ر٠	٢ر٠٧	١٥ر٦٤
	١٩٨٤	٣٢١ر٩	١ر٦٨	١٣ر٥٠
	١٩٨٥	٣١٣ر٧	١ر٤٨	١٢ر٠٢
	١٩٨٦	٢٥١ر١	٠ر٩٨	٩ر٧٢
	١٩٨٧			
اليمـن	١٩٧٥	٣٠٩ر٧	٢٨ر٦٤	٦٦٠ر٣٥
	١٩٧٦	٧٩٥ر١	٥٥ر٩٢	٣٠٠ر٢٦ ١
	١٩٧٧	١٩٣ر٣ ١	٦٦ر٢٤	٢٤٩ر٨١ ٢
	١٩٧٨	٢٢٢ر٠ ١	٥٤ر٨٤	١٧٦ر١٩ ١
	١٩٧٩	١٧٧ر٣ ١	٤٥ر٠٦	٦٦٨ر٩٠
	١٩٨٠	٢٥٥ر٥ ١	٤٣ر٦٦	٥٠٦ر٩٠
	١٩٨١	٩٢٦ر٥	٢٦ر٤٥	٤٢٣ر١٢
	١٩٨٢	١١٧ر٦ ١	٢٥ر٥٨	٥٣٢ر٢٥
	١٩٨٣	١٦١ر٤ ١	٢٤ر٣١	٤٧٢ر٢٥
	١٩٨٤	٠١٢ر٣ ١	٢١ر٨٩	٤٧١ر٦٤
	١٩٨٥	٧٩١ر٦	١٨ر٨٢	٥٠٠ر٧٣
	١٩٨٦	٥٦٧ر٦	١٤ر٢٥	٤٧٣ر٦٨
	١٩٨٧	٧١٣ر٨	١٦ر٩٥	٤٥٦ر٧٨

المصدر:

(أ) صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات، عدة سنوات.

(ب) صندوق النقد الدولي، الاحصاءات المالية الدولية.

(ج) الأمم المتحدة، المكتب الاحصائي، احصاءات الحسابات القومية، عدة سنوات.

الجدول ٩- مصر: هيكل استغلال مدخرات المهاجرين العائدين وغير المهاجرين

وجه الاستغلال	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين
سداد الديون	٣ر٤	٣ر٠
الحج والعمرة	٣ر٤	١ر٩
الزواج (الفرد والابناء)	١٠ر٧	٢٢ر٧
المجموع	١٧ر٥	٢٦ر٦
أجهزة كهربائية	٩ر٦	١٠ر٨
أثاث	٣ر٥	٣ر٣
تحسين المسكن	٦ر٥	٤ر٣
وسائل انتقال خاصة	٦ر٠	٤ر٩
المجموع	٢٥ر٦	٢٢ر٣
نقد سائل وودائع	١٨ر٩	٣ر٥
ذهب	٤ر٤	٤ر٩
أوراق مالية	١ر٧	١ر٣
المجموع	٢٥ر٠	٩ر٦
أرض بناء	٣ر٤	٥ر٣
بناء سكن	١٩ر٣	١٦ر٤
أراضي زراعية	١ر٦	٤ر٣
المجموع	٢٤ر٣	٢٥ر٩
مواشي	١ر٣	٣ر٧
محال تجارية	٣ر١	٦ر٥
وسائل نقل عام	١ر٨	١ر٣
آلات ومعدات زراعية	٠ر٣	٠ر٣
آلات ومعدات صناعية	٠ر٣	١ر٤
المجموع	٥ر٦	١٣ر١
أخرى	٣ر١	٣ر٦
المجموع العام	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

المصدر: فرجاني، ١٩٨٨. ص. ١٥٧.

الجدول ١٠- الأردن: تأثير الهجرة على الوضع المعيشي للأسرة الأردنية
حسب حالة الهجرة، ١٩٨٠

	المهاجرون وقت المسح	المهاجرون العائدون	غير المهاجرين
ملكية المسكن	٦٧ر٥	٦٤ر٣	٦٦ر٠
توفر الكهرباء	٩٦ر٥	٩٤ر٠	٩٣ر٧
توفر مطبخ مستقل	٩٦ر٣	٩٥ر١	٩٣ر٦
الأجهزة الكهربائية:			
تلفزيون	٩٣ر٤	٩٣ر٩	٩١ر٧
ثلاجة	٧٨ر٨	٨٤ر٤	٧٨ر٣
غسالة	٧٤ر٤	٧٩ر٣	٧٤ر٨
مكيف هواء	٩ر٠	٤ر١	١ر١
مروحة	٥٣ر٥	٥٤ر٣	٣٦ر٦
مكنسة كهربائية	١٧ر٦	٣٤ر٤	[illegible]
أدوات مطبخ كهربائية	٣٥ر٥	٥٠ر٤	٤١ر٧

المصدر: RSS, 1983. pp.171-174.

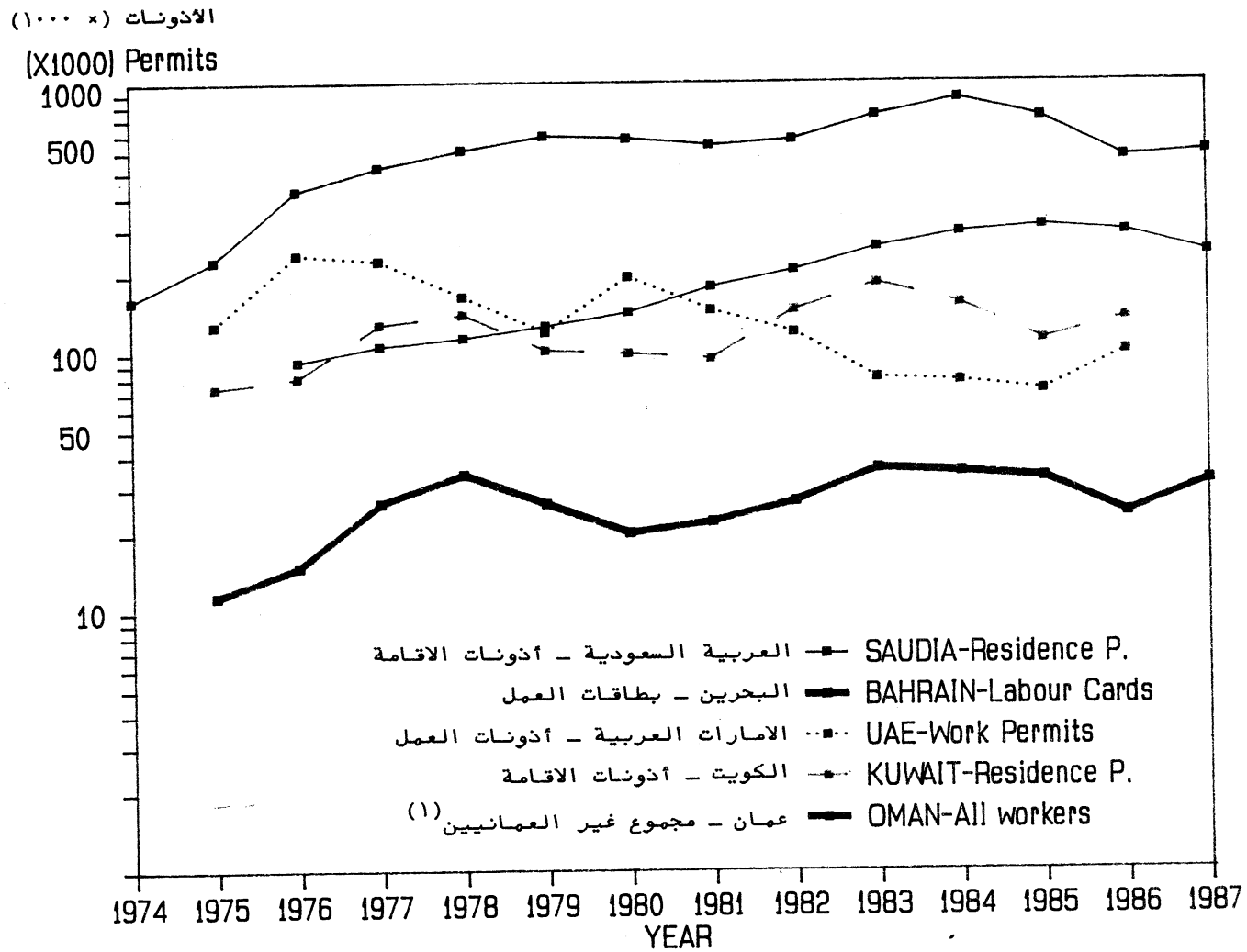

Figure 1. GCC: Residence and Labour Permits by Country, 1974 -1987

الشكل ١- مجلس التعاون الخليجي: أذونات العمل والاقامة حسب القطر، ١٩٧٤-١٩٨٧
(بالالاف)

(١) يمثل هذا المجموع أذونات العمل في القطاع الخاص والعاملين في الخدمة المدنية

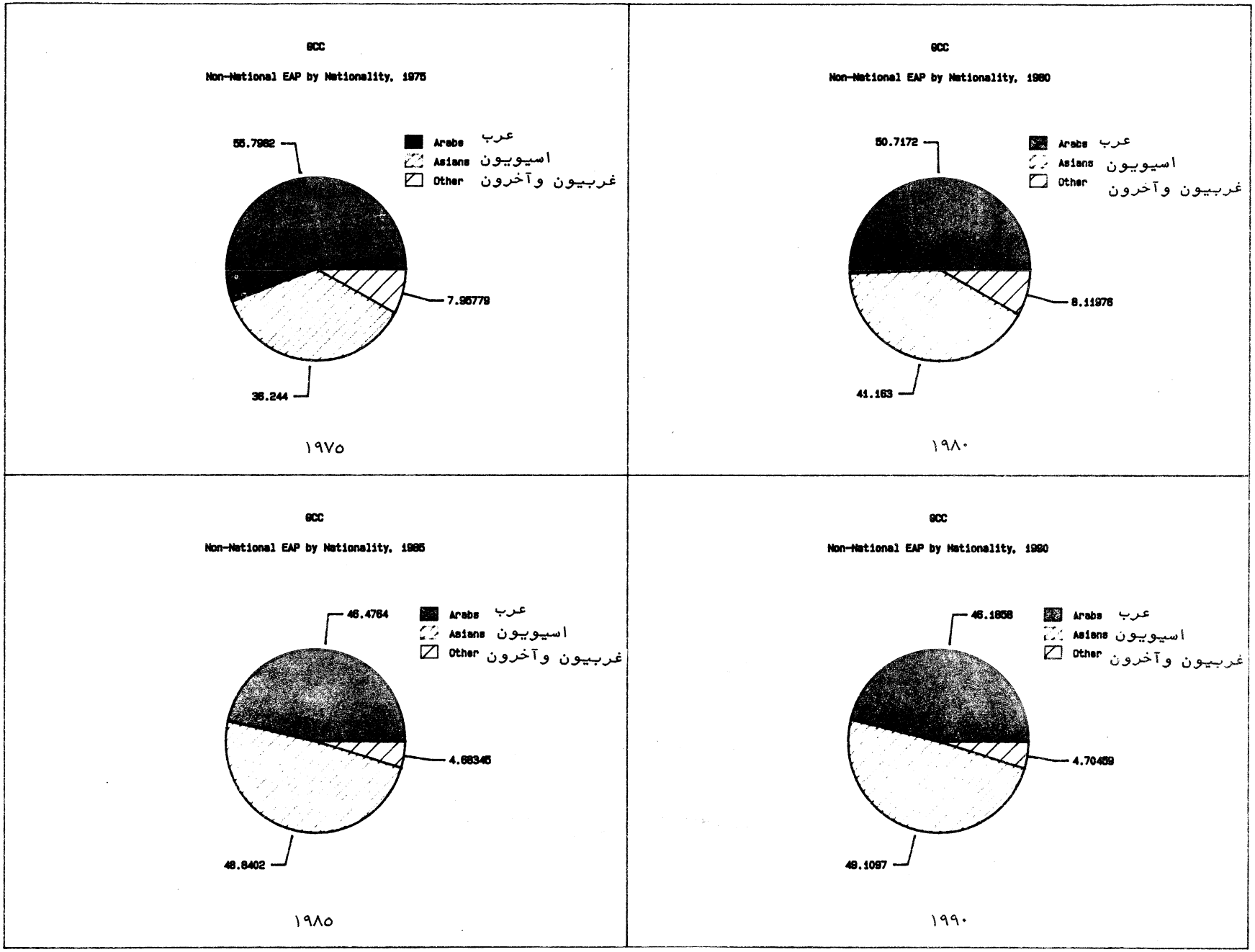

الشكل ٣- مجلس التعاون الخليجي: القوى العاملة غير المواطنة حسب الجنسية،
١٩٧٥-١٩٩٠

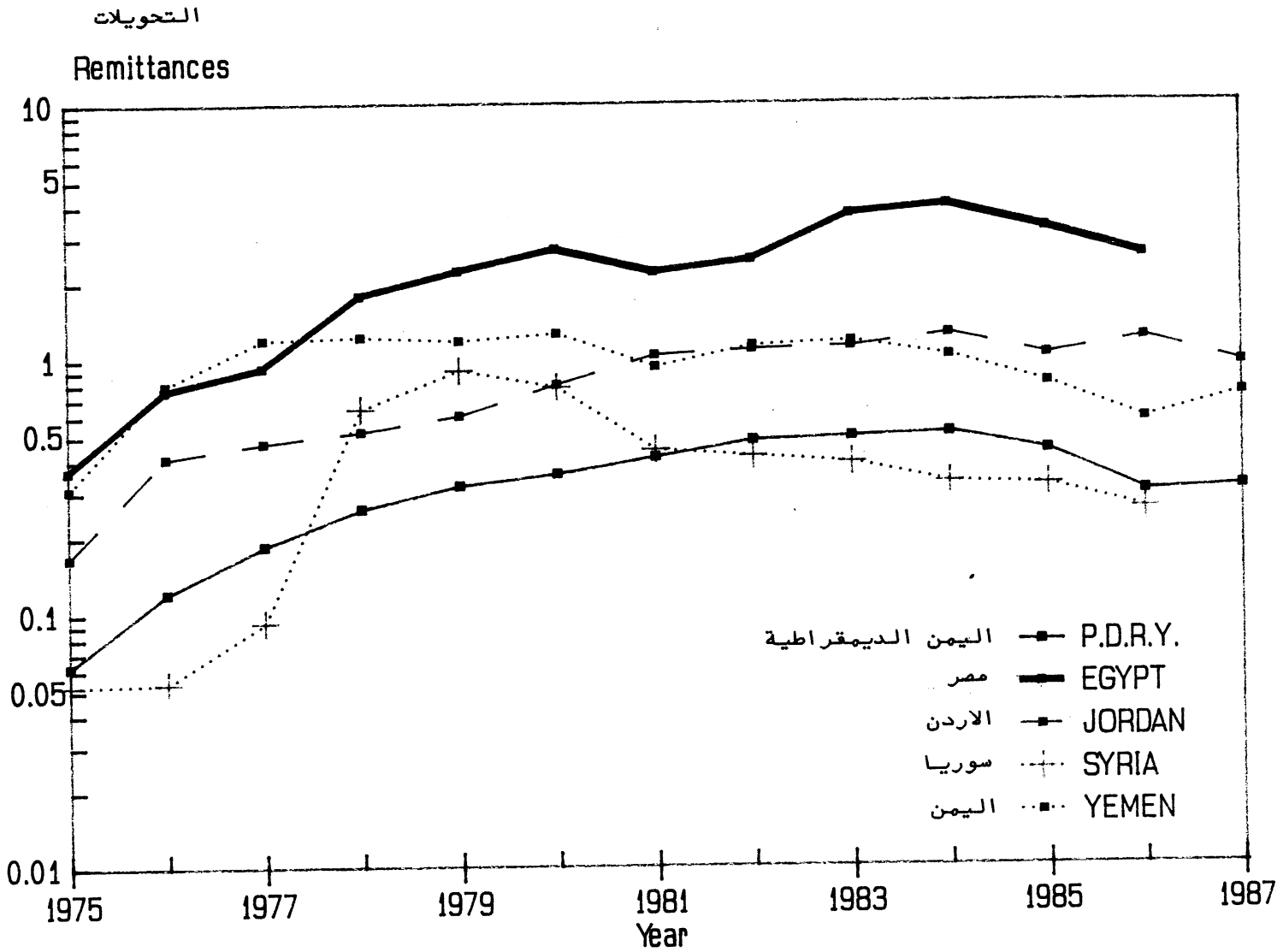

Figure 3. Remittances in selected ESCWA labour-sending countries : 1975-1987, (in billions of US dollars).

الشكل ٣- تحويلات العاملين عبر الاجهزة المصرفية في بعض الاقطار المرسلة للعمالة، ١٩٨٧-١٩٧٥

(بليون دولار امريكي)